جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الإجماع النحوي

دراسة نظرية تطبيقية

شرح التسهيل لابن مالك نموذجاً

الدكتورة

هبه محمد إبراهيم محمد علي

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالزقازيق

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء الثامن

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله ذي العزَّة والجلال، حمداً يوافي نعمه، ويكافئ فضله، وأصلي وأسلم على خير الخلق أجمعين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

فمما لاشك فيه أن رفعةَ اللغةِ من رفعة أبنائها، كما أن الحفاظَ عليها وتقوية بنيتها هي الشغل الشاغل لكل الأمم على اختلاف أنواعها؛ فاللغة هي وعاء الحضارات وأساس الثقافات.

ومن هنا فإن الحفاظ على العربية أمانة في أعناق أبنائها؛ لا يشغلهم عنها شاغل، فأهميتها أكبر من أن تُحصى، فهي لغة القرآن،﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (٢/ يوسف)، ولا سبيل للحفاظ على العربية إلا بالعناية بها، وفهم أسرارها، والوقوف على قواعدها، ولن يكون ذلك إلا من حاملي شرف الانتماء إليها وهم أبنائها، وكذا ممن نوَّر الله قلوبَهم بالإسلام من غير العرب.

ولا يخفي على كل باحث في مجال علم النحو ما للإجماع النحوي من أهمية بالغة في دراسة علم النحو وأصوله، فالإجماع أصل من الأصول النحوية، والتي يعتمد عليها النحويون في بناء آرائهم وتقريرهم للمسائل النحوية؛ وذلك لمواجهة المخالفين والرد عليهم بالحجة والإجماع.

ولابد للباحثين والدارسين من التمكن من دراسة أصول النحو وتحصيلها؛ لأن تحصيل علم النحو يتوقف على تحصيل أصوله، والتمكن من فهمها فهماً جيداً.

ومن المعلوم أن الأصول النحوية كالسماع، والقياس، والعلة، والاستصحاب، وغيرها قد أُلف فيها أكثر من مؤَّلف، وقامت عليها العديد من الدراسات البحثية، إلا أن الإجماع وهو من الأصول التي لا يقوم علم النحو إلا من خلاله في كثيرٍ من المسائل؛ لأنه الوسيلة الوحيدة لمواجهة المخالف وإبطال

حجته؛ فلم يهتم به الكثير ولم يتجه سوى القليل للكتابة والتأليف فيه؛ وذلك لإبراز أهميته كأصل من أصول النحو، فقد أغفله الكثيرون في كتبهم التي ألفوها خاصة لهذه الأصول، بالرغم من أهميته في الاحتجاج؛ فإجماع الآراء دليل على منع الخلاف، وعلى الجانب الآخر من ذلك فقد اهتم النحويون بالإجماع من الجانب التطبيقي، وهو إيراد الآراء المُجمَع عليها من خلال المسائل النحوية، ولا أدل على ذلك مما أورده الأنباري، وابن مالك، والسيوطي وغيرهم من مئات المسائل المُجمَع عليها عند النحويين.

وهذا ما يلفت أنظار الباحثين والدارسين، وهو أدعى إلى الغرابة من حيث التفاوت الكبير بين عناية النحويين بالإجماع عند التطبيق في المسائل النحوية والصرفية، حتى أنه يمكن القول بأنه لا يخلو مؤلف من مؤلفات النحو من حكايته والاحتجاج به، وبين إغفاله في كتب أصول النحو إلا من بعض عباراتٍ قليلة نص عليها ابن جني في (الخصائص) [١] ثم نقلها عنه السيوطي في (الاقتراح) [٢] .

والجدير بالذكر أن أكثر الدراسات كان محلها الخلاف في النحو، وقد أبرز فيها النحويون القدامى عدة مؤلفات منها على سبيل المثال: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، ثم تبعهم ونحا نحوهم بعض المتأخرين، فدراساتهم وأبحاثهم في الخلاف النحوي أكثر من أن تحصر.

ويمكن القول بأن ما وقع عليه إجماع النحويين أولى بالدّراسة والعناية مما وقع فيه الخلاف بينهم؛ لأن دراسة الخلاف ومعرفة أسبابه إنما هي في طبيعة الأمر دراسة لعدم الإجماع ومعرفة عوائقه.

---

(١) الخصائص لابن جني١/١٧١.

(٢) الاقتراح للسيوطي ص٢٠٤.

هذا وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع للبحث أمور منها:

- **أن هذا الأصل لم يأخذ حقه من البحث والدراسة كباقي الأصول النحوية من السماع، والقياس، والاستصحاب وغيرها، فقد أغفله الباحثون في كتب أصول النحو؛ على أهميته المتمثلة في عناية النحويين به أتم عناية، فهم يحتجون به ويمنعون خلافه.**
- **أن الإجماع قد حظي بعناية فائقة في البحث والدراسة، وذلك في كثيرٍ من المجالات، والتخصصات، والعلوم المختلفة؛ كما في علم العقيدة، والتفسير، والحديث، وأصول الفقه، فكان لابد من وقفة لبيان أهمية ودراسة الإجماع في علم النحو، لأنه يُعد أهم الأصول النحوية وأولاها بالبحث والاهتمام.**
- **كثرة عناية النحويين بالإجماع عند التطبيق في المسائل النحوية، حتى لايكاد يخلو كتاب من كتب النحو من حكايته والاحتجاج به؛ فكان لابد من كشف القناع عن هذا الأصل والتصدي لهذا البحث بالدراسة والتأصيل له، من الجانب النظري؛ حتى لا يكون هناك تفاوت كبير بين عنايتهم به من الجانب التطبيقي، وإغفالهم له من الجانب النظري، إلا من الدراسات القليلة.**
- **أن أكثر الدراسات كان محلها الخلاف في النحو، وقد أبرز فيها النحويون عدة مؤلفات، وبالنظر فإن ما وقع عليه إجماع النحويين أولى بالدّراسة والعناية مما وقع فيه الخلاف بينهم؛ لأن دراسة الخلاف ومعرفة أسبابه إنما هي دراسة لعدم الإجماع ومعرفة عوائقه.**
- **أن الإجماع كأصلٍ من أصول الاحتجاج النحوي له أثرٌ كبيرٌ في حماية قواعد النحو، وذلك مما أثاره بعض المحدثين والمعاصرين من كثرة القول حول قضية التجديد في النحو العربي.**

- الربط بين الدراسة النظرية للإجماع النحوي كأصلٍ من أصول الاحتجاج، والدراسة التطبيقية من خلال المسائل التي أجمع النحويون عليها البصريون والكوفيون وغيرهم، وقد اخترت كتاب(شرح التسهيل لابن مالك) نموذجاً للجانب التطبيقي لهذا البحث؛ وذلك لمكانة ابن مالك في النحو، فهو من أهم أعلام علم النحو؛ وأيضاً لانتشار مؤلفاته ومكانتها المرموقة بين غيرها من المؤلفات النحوية، خاصة شرح التسهيل، فقد وقع فيه عدد كبير من مسائل الإجماع النحوي، تخطت المائة مسألة، ولكني قد ضمَّنتُ هذا البحث بعض المسائل كنموذجٍ تطبيقي للإجماع على سبيل المثال وليس الحصر.

منهج البحث:

تبنى البحث الحالي المنهج الآتي:

- تناول الإجماع كأصلٍ من الأصول النحوية، وذلك بالدراسة النظرية؛ من خلال تعريفه، ومن يُعتد بقوله من النحويين، إلى غير ذلك من الجوانب النظرية المتعلقة بهذا الأصل.

- دراسة تطبيقية للمسائل التي أجمع النحويون عليها البصريون والكوفيون وغيرهم، فقد جمعت بعض المسائل التي نص النحويون على الإجماع عليها من خلال (شرح التسهيل لابن مالك)، وذلك بقول النحوي: يجوز كذا إجماعاً، أو اتفاقاً، أو بلا خلاف، ونحو هذه العبارات الدّالة على نفي الخلاف في المسألة.

- دراسة هذه المسائل دراسة نحوية تفصيلية، وذلك من خلال استعراض أقوال النحويين في هذه المسألة، والبدء بتمهيدٍ لها متى أمكن ذلك، ثم ذكْر الرأي الذي أجمع عليه النحويون، ومع اختيار شرح التسهيل لابن مالك لاتخاذ نماذج

منه لمسائل الإجماع، إلا أنني قد أشرتُ إلى من سبقه من النحويين في القول بالإجماع في بعض المسائل، كالأنباري، وأبي حيان، وابن هشام والسيوطي.

- تخريج القراءات القرآنية من مصادرها الأصيلة.

- وعزو الآيات إلى سورها وأرقامها، وكذلك عزو الشّواهد من الحديث، والشّعر وكلام العرب، مع ضبطها بالشّكل ضبطاً تامّاً.

- تذييل البحث بخاتمة، تضمنت أهم نتائج الدراسة النظرية التطبيقية للإجماع النحوي كأصلٍ من أصول الاحتجاج في النحو العربي.

- تذييل البحث بفهرس لأهم المصادر التي تم الرجوع إليها في إعداده.

خطة البحث:

خطة هذا البحث تقوم على مقدمة وفصلين؛ (يندرج تحت كل منهما عدة مباحث)، وخاتمة ضمنتها نتائج البحث.

* **فالمقدمة** بيَّنتُ فيها أهمية وأسباب اختيار الموضوع، والمنهج المتَّبع في البحث، ثمَّ بيَّنت أيضا الخطة التي سرتُ عليها في هذا البحث.

الفصل الأول: نظّرتُ فيه للإجماع النحوي كأصلٍ من أصول الاحتجاج النحوي (دراسة نظرية)...وفيه أربعة مباحث، كالتالي:

- **الأول**: في تعريف الإجماع.

- **الثاني**: مَن يُعتد بقوله في الإجماع.

- **الثالث**: موقف النحويين من الإجماع.

- **الرابع**: ما يترتب على القول بحجية الإجماع.

الفصل الثاني: كان لدراسة الجانب التطبيقي للإجماع النحوي(بعض المسائل المُجمَع عليها) في كتاب شرح التسهيل لابن مالك. وقد اشتمل على ستة مباحث:

– الأول : (الأبنية) وفيه مسألة واحدة:

* الكاف المتصلة بأسماء الإشارة حرف خطاب.

– الثاني : (الأدوات) وفيه خمس مسائل:

* مجيء(أن) الموصولية للتعليل.
* إبطال عمل(ما) العاملة عمل(ليس)إذا وليتها(إنْ).
* حذف (أَنْ) المصدرية وبقاء عملها.
* (لنْ) الناصبة حرف نفي واستقبال.
* المضارع المنفي بـــ "لَمْ" و "لَمَّا" ماضي المعنى.

– الثالث : (العوامل) وفيه مسألة واحدة:

* إعمال المبتدأ في موضع المجرور بحرف جر زائد.

– الرابع : (الأعاريب) وفيه مسألتان :

* إعراب التاء فاعل في (أَرَأَيتَ) بمعنى (أخبرني) .
* إعراب (أمس) إذا فقدت شرطاً من شروط البناء.

– الخامس : (العلة) وفيه مسألة واحدة: علة بناء " الآن".

– السادس : (التراكيب) وفيه خمس مسائل:

* وجوب تقدير الفعل في الظرف والجار والمجرور الواقعَيْن صلة.

*جواز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأً خبره مفرداً وكان صلةً لأي.

*جواز تقديم الخبر على المبتدأ في مثل(في داره زيدٌ).

*جواز تقديم معمول خبر "كان" على اسمها إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا.

*جواز توسط خبر"ليس".

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي تم الوصول إليها من دراسة هذا البحث.

- موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة:

بعد البحث والتدقيق وقفت الباحثة على عدد من الدراسات التي تناولت مفهوم الإجماع النحوي، وهي كالتالي: ماجستير للباحث دخيل بن غنيم العواد بعنوان: (الإجماع في النحو العربي) بجامعة أم القرى سنة ١٤٢٢هـ، وأيضاً دكتوراه بعنوان: (المسائل النحوية المُتفق عليها عند النحويين) لنفس الباحث ونفس الجامعة سنة ١٤٢٤هـ، وأيضاً دكتوراه للباحث حمادة محمد حسين بكلية اللغة العربية بأسيوط بعنوان: (دعوى الإجماع النحوي عند ابن مالك) سنة ٢٠٠٨م.

وبالتدقيق نجد أن البحث الحالي قد اختلف عن تلك البحوث من حيث الرؤية، وزاوية التناول، وأسلوب التحليل؛ فقد تناول قضية الإجماع النحوي من الجانبين النظري والتطبيق بشكل عميق لهذه القضية عند أحد أعلام النحويين؛ وهو ابن مالك في كتابه المشهور شرح التسهيل ما يجعل للبحث الحالي منحى ورؤية مختلفة تماماً عن تلك البحوث التي سبق ذكرها.

الفصل الأول (الدراسة النظرية)

المبحث الأول (تعريف الإجماع)

أولاً: الإجماع في اللغة:

الإجماع مصدر "أجمع" ويطلق في اللغة على معانٍ عدة منها: العزم والتصميم، فيقال: أجمع أمره أي عزم بعد أن كان متردداً [١]، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُم ﴾ [يونس:٧١]، وقوله سبحانه: ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُواْ أَمْرَهُمْ﴾ [يوسف:١٠٢]. ومن معاني الإجماع أيضاً الاتفاق، فيقال: أجمعوا على الأمر أي: اتفقوا عليه [٢] ومنه قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف:١٥]، ومنها جمع المتفرق، فيقال: أجمعت النهب، والنهب: إبل القزم التي أغار عليها اللصوص، فكانت متفرقة في مراعيها، فجمعوها. [٣]

قال ابن فارس موضحا معنى الإجماع ودلالته: " الجيم والميم والعين أصلٌ واحدٌ يدل على تضام الشيء" [٤]. ويتضح من هذا أن الجامع لهذه المعاني هو الاجتماع والتضام وعدم التفرق.

ثانياً: الإجماع في اصطلاح النحويين:

اختلفت عبارات العلماء في تعريف الإجماع المحتجّ به.

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري ٣٩٧/١.

(٢) المصباح المنير للفيومي ص٤٢.

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٣٩٧/١، القاموس (جمع).

(٤) مقاييس اللغة لابن فارس ٤٧٩/١.

فمنهم من قال: هو إجماع البلدين. وهذا القول لابن جني في كتابه الخصائص. وكان ابن جني هو أول من تطرَّق للإجماع ولم يصرِّح له بتعريفٍ واضح، بل قال:" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجة إذا أعطاك خصمُك يَده ألا يخالف المنصوص". (١) يعني الكوفة والبصرة، ثم نقل السيوطي ما نص عليه ابن جني، فلم يزد عليه تفصيلاً أو توضيحاً، فقال:" والمُراد به: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة" (٢) . وعرفه ابن بابشاذ بأنَّه: "إجماع الأمة من أهل كل علم على ما أجمعوا عليه".(٣)، أو"إجماع العلماء بها (٤) على صحَّتها وانتِشارها، وكثرتها". (٥)

ويتضح أن تعريف ابن بابشاذ للإجماع أوسع من تعريف السيوطي؛ إذ لم يَجعله مقصورًا على أهل البلدَين، بينما قصر السيوطي الإجماع على أهل البلدين بحيث لا إجماع إلا إجماعهم، معنى ذلك أن نحاة الأمصار لا أثر لهم في الإجماع؛ وإنما يَقتصر دورهم على الاقتداء بهم.ويمكن تعريف الإجماع في أصول النحو بما عرفه به ابن علان في شرحه على الاقتراح، فقال بعد تعريف الإجماع في اللغة: " وعرفاً: اتفاق أئمة العربية المعول على آرائهم والمرجوع إليها على أمر" (٦) .

.

---

(١) الخصائص لابن جني١/١٧١.

(٢) الاقتراح للسيوطي ص٢٠٤.

(٣) شرح المقدمة المحسبة٢/٤٧٥.

(٤) الضمير عائد إلى النصوص؛ إذ قال ابن بابشاذ قبل هذا الكلام: (إذ كان الاستقراء هو تتبع النصوص المذكورة والوقوف عندها، والإجماع هو إجماع العلماء بها)، شرح المقدمة المحسبة٢/٤٧٥.

(٥) المصدر نفسه٢/٤٧٥.

(٦) داعي الفلاح لمخبيات الاقتراح لابن علان ل:٩٧، وابن علان: هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن علان الصديقي، تُوفي عام (١٠٥٧هـ)، ينظر الأعلام٦/٢٩٣.

والواضح أن أقوال النحويين ومن تبعهم من المحدثين حول دلالة الإجماع ومعناه، لم تخرج عما سبق [١] ، فلم تكن أقوالهم إلا مجرد بيان وتوضيح للإجماع، فقد عرفه بعضهم بأنه :"اتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو فردي ينقض هذا الاتفاق المجمع عليه". أو : " هو اتفاق علماء الصرف والنحو على حكم أو مسألة أو قضية". [٢]

وعليه يمكن القول أن تعريف ابن علان للإجماع كأصلٍ من أصول النحو هو أصح التعريفات وأوضحها بياناً؛ حيث أنه وضح فيه أن الإجماع لا يُؤخذ إلا من أئمة العربية المجتهدين على الأحكام اللغوية، سواء كان هذا الحكم اللغوي يخص علم النحو، أو علم الصرف، وهؤلاء معوَّل على أرائهم ومرجوع إليها في ما يخص هذه الأحكام اللغوية.

(١) يُنْظَر وأدلة النحو ص٢٦٧، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ص٣٨١.
(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص٤٩.

المبحث الثاني
مَن يُعتَد بقوله في الإجماع

المعتد بقولهم في الإجماع النحوي، والمعوَّل على آرائهم، والمأخوذ عنهم هم أئمة العرب، الذين لا بد أن تتوفر فيهم صفة الاجتهاد في الحكم اللغوي، فهم المجتهدون، الذين لا يقولون بقول إلا عن دليل وحُجَّة وبرهان ؛ وذلك لا يكون إلا من خلال بذل ما في وسعهم وطاقتهم لتحقيق أمرٍ من الأمور، أو استخراج حكمٍ من الأحكام حتى يصل المجتهد إلى حد العجز عن المزيد في هذا الأمر. وقد عبر الإمام الرازي عن معنى الاجتهاد، ومن يتصف به بقوله: " المعتبر في كل فن أهل الاجتهاد في ذلك الفن، وإن لم يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره ".(١)

فمما سبق يمكن القول بأن المجتهد لا بد أن تتوفر فيه عدة أمور منها:

– لابد للمجتهد من تحصيل كثيرٍ من العلوم والمعارف حتى يحصل بها الاجتهاد، فإذا توفر لديه حد من هذه العلوم والمعارف يُحكم له بالاجتهاد في هذا العلم أو الفن. فليس كُلّ من بَذَلَ وُسْعَهُ وطاقته في تحقيق أمرٍ، أو طلب حكمٍ، كان مُجْتَهِداً بدون تحصيله لما يحصل به الاجتهاد.

فالنحوي المجتهد مثلاً في إثبات حكم نحوي، لا بد له من بذل الجهد في تحصيل علم أصول النحو؛ لأن تحصيل علم النحو يتوقف على تحصيل أصوله، والتمكن من فهمها فهماً جيداً. وقد بين الأنباري فائدة علم أصول النَّحو للنحوي فقال:" وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحُجَّة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يَفَاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب

(١) المحصول للرازي، الجزء الثاني ص٢٨٢.

وأن تلتبس عليه لوامع السّراب بمناهل الشّراب، وهذه حالة لا يَرْضَى بها أولو الألباب". (١)

فيتضح من قول الأنباري أن المجتهد في علم النحو لابد من تحصيله لأصول النحو؛ حتى يتم له إثبات الحكم بالحجة والبرهان، وذلك على عكس المقلدين، فهم يقلدون سابقيهم في القول بالنقل فقط دون دليل أو برهان؛ لذلك لا يحكم لهم بإجماعٍ، ولا يُعتد بوفاقهم ولا خلافهم.

وقد أشار أبو حيان إلى عدم الاعتداد بقول المتأخرين في قضية الإجماع بقوله: "هذه الأقوال أقاويل المتأخرين؛ وإنما المرجع في معاني الحروف وتصرفاتها لأئمة العربية الذين يُرجع إلى أقوالهم". (٢)

– وأيضاً لابد للمجتهد من كثرة الاطلاع ما تميزت به لغتنا العربية عن اللغات الأخرى، وذلك من خلال اطلاعه وتحصيله لأقوال العرب شعراً ونثراً، وكذا الاطلاع على العلوم التي يستند إليها في إقامة الحجة والبرهان على استخراجه حكمٍ من الأحكام، وذلك معرفته مثلاً علم القراءات لحاجته إليها فيما يستشهد به منها، والعروض حتى يقيم شواهد الشعر على وجهها.

– ولابد للمجتهد أيضاً من معرفة مواقع الإجماع النحوي، للاستدلال به في مواطنه، حتى لا يحكم بخلافه، ومعرفة مذاهب العلماء حتى لا يُخطئ قولاً، أو يصوّب آخر.

---

(١) لمع الأدلة ص ٢٧.

(٢) البحر المحيط١/١٧٠.

ويمكن القول بأن من متطلبات المجتهد الفصيح، أن يحرِص على ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وذلك كما في: مسألة عود الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة، فالأحسن اجتنابها لاختلاف العلماء في جوازها.

وقد وضح السيوطي ما يجب على المجتهد الاطلاع عليه بقوله:" شرط المستنبط لشيء من مسائل العلم، المرتقي عن رتبة التقليد أن يكون عالماً بلغة العرب، محيطاً بكلامها مطلعا على نثرها ونظمها، ويكفي في ذلك الرجوع للكتب المؤلفة في اللغات، والأبنية، وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب، وأن يكون خبيرا بصحة نسبة ذلك إليهم؛ لئلا يُدلَّس عليه شعر مُولَّد أو مصنوع، عالما بأحوال الرواة ليعلم المقبول روايته من غيره، وبإجماع النحاة كيلا يخرق، وبالخلاف كيلا يحدث قولاً زائدا خارقاً إن قلنا بامتناع ذلك". (١)

وعلى الرغم من اجتهاد أئمة النحو في تحقيق واستخراج الأحكام حتى بلغوا رتبة الاجتهاد في النحو، إلا أن هناك من بلغ هذه الرتبة من غير المختصين في علم النحو، ومن هؤلاء بعض الأصوليين والفقهاء كابن الحاجب والشاطبي، فقد اجتهدوا في النحو، وبلغوا فيه رتبة الاجتهاد حتى عُدُّوا من النحويين. وقد تعصَّب بعض الأصوليين فزعموا أنهم أكثر اجتهاداً، وأبلغ منزلة في العلم بالمعاني النحوية من أئمة النحو، فذهبوا إلى أن اجتهادهم في المسائل النحوية، يكاد يكون له نفس رتبة اجتهاد النحويين، ومن هؤلاء السيد المرتضى، فقد عرض لمسألةٍ خلافية في (الاستثناء) بين الشافعية والحنفية ولم يصرح فيها برأيه لعدم الدليل فقال: (فإن قيل: هذا دفعٌ لعرف اللغة، قلنا: ما يعرف للعرب- الذين قولهم في هذا حجةٌ- في الشرط والاستثناء ما يقطع به على أحد هذين المذهبين اللَّذين وقع الخلاف فيهما، ومن صنف كتب النحو إنما هم مُسْتَقْرُون لكلام العرب، ومستدلون

(١) الاقتراح ص ٣٦٤.

على أغراضهم، فربما أصابوا وربما أخطأوا، حكمهم في ذلك كحكمنا، على أن قولهم في هذا يختلف، ولم يحققوه كما حققه المتكلمون منا في أصول الفقه". (١)

ويمكن الرد على تعصبه هذا بأن علماء أصول الفقه مهما بلغوا من اجتهادٍ فلم يبلغوا منزلة النحويين الأصول، حتى وإن عُدُّوا من النحويين، ولم يكن اجتهاد الفقيه موازناً لاجتهاد النحوي في استقراء العرب، فالنحويون الأصول هم المستقرئون لكلام العرب، المقعدون لقواعده، وغيرهم يأخذ عنهم.

وعلى العكس ما ذهب إليه بعض الأصوليين من تعصبهم وزعمهم بأنهم بلغوا منزلة النحويين في الاجتهاد، واستنباط الأحكام النحوية، فقد ذهب بعض النحويين إلى القول بعدم الاعتداد بقول بعض البيانيين وغيرهم، ومن هؤلاء أبو حيان، فقد علل لعدم الاعتداد بقول البيانيين وخلافهم بقوله: "وما يذهب إليه أهل علم البيان ويختصون به ينبغي أن لا يحكى مذهباً؛ لأنهم يبنون على خيالات واستقراءات غير كاملة" (٢) وقد ضعَّف آراء ابن قتيبة النحوية فقال: "... هذا ليس بشيء، وكان ابن قتيبة ضعيفاً في علم النحو" (٣)، ويتعجب من الفخر الرازي قائلا:"... العجب من هذا الرجل وتجاسره على العلوم حتى صنف في النحو كتاباً سماه المحرر، وسلك فيه طريقة غريبة بعيدة عن مصطلح أهل النحو، ومن مقاصدهم ...". (٤)

وذهب أبو حيان أيضاً إلى القول بعدم الاعتداد بقول أبي عبيدة وخلافه، متهمه بالضعف في النحو، فقال:"... والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون

---

(١) الذريعة إلى أصول الشريعة ٢٦٢/١.
(٢) الأشباه والنظائر ٧٩/٣.
(٣) البحر المحيط ١٣٩/١.
(٤) السابق ٤٨٢/٣.

من كون (أفعل) لا يخلو من التفضيل ولا مبالاة بخلاف أبى عبيدة لأنه كان يضعف في النحو ولا بخلاف بعض المتأخرين لأنهم مسبوقون بما هو كالإجماع من المتقدمين". (١)

وإن أمكن القول بأن ما صرح به بعض النحويين من القول بعدم الاعتداد بقول البيانيين فيه شيء من الصواب، إلا أنه لا يخلو من بعض التحامل، ومن ذلك ما أورده تاج الدين بن مكتوم حكايةً عن أبي حيان في تضعيفه للزمخشري، وعدم الاعتداد بقوله، مع كونه من النحويين المعتبرين فقال: "أجاز الزمخشري وصف(كم) الخبرية وجعل من ذلك قوله تعالى:﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِكُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً﴾ (مريم:٧٤) قال: ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً﴾ في موضع النصب صفة لـ (كم)... وقد نص الشلوبين ....، وابن عصفور... على أن(كم) الخبرية لا توصف، وقلت لشيخنا الأستاذ أبى حيان قولهما معارض بقول الزمخشري، فرد ذلك على وقال: أصحابنا يقولون: إن الزمخشري غير نحوى! ولا يلتفتون إليه ولا إلى خلافه في النحو!، يعنى المواضع التي اختلف فيها النحويين وانفرد بها ..". (٢)

ولا شك أن بعض هذه الأقوال لا يخلو من التحامل، كقوله في الزمخشري مع كونه من النحاة المعتبرين، ولطالما تحامل الشيخ أبو حيان على ابن مالك وهو مَن هو في النحو.

(١) السابق ١/١٤٤.
(٢) الأشباه والنظائر ٣/٨٢.

المبحث الثالث

موقف النحويين من الإجماع

لقد اعتنى النحويون بالإجماع النحوي عنايةً بالغة، حتى أنه لا يكاد يخلو كتابٌ من مسائل الإجماع، وبيان المُتفق عليه من المسائل النحوية عند النحويين، فهم يدركون جيداً ما للإجماع النحوي من أهمية بالغة في دراسة علم النحو وأصوله؛ فالإجماع أصل من الأصول النحوية، والتي يعتمد عليها النحويون في بناء آرائهم وتقريرهم للمسائل النحوية؛ وذلك لمواجهة المخالفين والرد عليهم بالحجة والإجماع، فهم يحتجون به، ويردون به على المخالف، وقد وضح سيبويه أن مخالفة جميع العرب والنحويين دليل على بطلان كلامه؛ لأن الخروج عن إجماعهم لا يجوز، وقول مخالفهم مردود، وقد أكد هذه القاعدة بقوله:"وإن زعم زاعم أنه يقول: مررت برجلٍ مخالط بدنه داءٌ، ففرق بينه وبين المنون، قيل له: ألست تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك: مررت برجلٍ ملازمٍ أباك، ومررت برجلٍ ملازمِ أبيك، أو ملازمك، فإنه لا يجد بداً من أن يقول: نعم، وإلا خالف جميع العرب والنحويين". (١)

وقد أكد أبو القاسم الزجاجي على أن الإجماع حجة لا يُعارض بغيره، وأن إتباع أئمة العرب السابقين أولى من القول بمخالفتهم، حتى وإن كان ما ذهبوا إليه لا يُعد إجماعاً، لأن هؤلاء السابقين لم يدخروا جهداً في سبيل الحفاظ على اللغة واستنباط أحكامها وتثبيت قواعدها؛ فلذلك وجب إتباعهم، وعدم الخروج على ما أجمعوا عليه وحُفظ عنهم، فقال: "وبعض عرفوه بالاستدلال والمقاييس من رفع الفاعل ونصب المفعول والخفض بالحروف، وهؤلاء هم

---

(١) الكتاب ٢٧٧/١، (ط) بولاق١٩/٢.

علماء هذه اللغة الذين عُنُوا بحفظها وجمعها ونقلها وتتبعها، والفحص عن أسرارها فصاروا أئمة في هذا العلم، قدوةً يُحتج بقولهم فيها كما يُحتج بقول الأولين المطبوعين، وواجب الرجوع إليهم، كما أن لكل علمٍ علماء وأعلاماً يُنتهي إليهم فيه ويُقبل عنهم، فكذلك هؤلاء، لما تدبَّروا هذه اللغة وعرفوا حقائقها وما خصَّها الله به من الفضيلة على كل لغة ميزوا بين بعض الكلام وبعض".(١)

وقد صرح بحجية إجماع أئمة العرب السابقين فقال: "مثال ذلك: أن يقال لمنكر الاشتقاق، القائل بالعربية، والمُدَّعى العلم بها، والملتزم مذاهب العلماء بها في ذلك أن يقول: إن واو (مضروب) وميمه، وألف (ضارب): زوائد أم أصول؟ فإن قال هي أصول، ولا زوائد في هذين الاسمين خالف جميع النحويين وأهل اللغة، وخرج إلى طريقة من لا يُكلَّم؛ لأنه غير سالكٍ مذاهب القوم ...". (٢)

ويقول ابن الحاجب مشيراً إلى حجية الإجماع، وعدم الأخذ بخلافه، وذلك في موضع من مواضع الاستثناء: "والاستثناء مشكل باعتبار عقليته وحَدِّه، أما بيان إشكال معقوليته فإنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيداً، لم يخل ُإما أن يكون زيد داخلاً في القوم أو لا، فإن كان غير داخل في القوم لم يستقم؛ لأن إجماع أهل العربية في الاستثناء المتصل أنه: إخراج ما بعد (إلا) مما قبلها، وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية".(٣)

ويقول ابن مالك راداً ومحتجاً على من أوَّل لغة (أكلوني البراغيث) بحملها على المشهور أن ذلك غير صحيح في كل ما ورد: "لأن أئمة هذا العلم

---

(١) اشتقاق أسماء الله، للزجاجي ص٢٨١.
(٢) المرجع السابق صـ ٢٨٥.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب١/٣٥٩.

متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين، فوجب تصديقهم في ذلك، كما نصدقهم في غيره ...". (١)

ومن قال بحجية الإجماع أيضاً الشاطبي، فقد ردَّ على ابن عصفور في تفصيله بناء صيغتي التعجب من الرباعي المجرد أو الثلاثي المزيد فيه بين ما كانت همزته لغير النقل نحو: ما أظلم الليل، فيجوز، وبين ما كانت الهمزة فيه للنقل نحو: ما أذهب نوره فلا، فقال: "وهذه التفرقة لم يقل بها أحدٌ ولا ذهب إليها نحوي، ويكفيه مخالفته للإجماع بناء على أن إحداث قول خرق للإجماع ...". (٢)

ونحا نحوهم السيوطي في القول بحجية الإجماع، فقال في معرض حديثه عن تعداد أدلة النحو التي يحتج بها:"وقولي: "من حيث هي أدلته" بيان لجهة البحث عنها، أي البحث عن القرآن بأنه حُجَّة في النحو... وعن السنة كذلك بشرطها ... وعن كلام من يُوثق بعربيته كذلك، وعن إجماع أهل البلدين كذلك، أي: إنَّ كلاً مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره". (٣)

وبناءً على ما سبق من نصوص العلماء والنحويين في القول بحجية الإجماع، فإنه يمكن القول بوجوب الأخذ بأقوال أئمة العرب الذين بلغوا رتبة الاجتهاد في استنباط أحكام العربية وتثبيت قواعدها؛ فالقول بحجية الإجماع أجمع عليه العلماء والنحويون، ونصوصهم على ذلك واضحة صريحة، فقد أكدوا القول على أهمية هذا الأصل، وعلو منزلته من الأصول النحوية.

---

(١) شرح التسهيل ١١٧/٢.
(٢) التصريح على التوضيح٩١/٢.
(٣) الاقتراح صـ ١٢٥.

المبحث الرابع

ما يترتب على القول بحجية الإجماع

يترتب على القول بحجية الإجماع في ميدان اللغة، أمور كثيرة؛ وحتى تتضح تلك الأمور لابد من تحديد موضع المخالفة: فإن كانت مخالفة ما أجمعوا عليه نطقاً أو كتابةً فإن ذلك لا يوجب إثماً ما لم يكن في قرآن أو سنة، أو متعمداً لإيقاع السامع في خطأ أو لبس؛ كأن يكون ذلك في عقد، على كراهيته من السلف والخلف. (١) ، وإن كانت المخالفة بتأسيس قواعد تخالف ما أجمعوا عليه فلاشك في منعه؛ لأن القواعد المُجمع عليها استند إليها العلماء قديماً وحديثاً في فهم كتاب الله وسنة نبيه(ﷺ) وبنوا عليها استنباطهم لأحكام الشريعة.

وقد وضح ابن علان أنواع المخالفة، وما يترتب عليها فقال: "وظاهرٌ أن هذا من حيث التلفظ، أما باعتبار تأسيس قواعد تخرق ما اجتمعوا عليه فينبغي تحريمه شرعاً".(٢)

وقال ابن جِنّي مشيراً إلى ذلك: " وإنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، و المقيسَ على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد في قرآن ولا سنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النصّ عن رسول الله (ص) من قوله : " أمتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنّما هو علم منتزَعٌ من استقراء هذه اللّغة. فكلّ من فُرِق له عن علّة صحيحة، وطريق نهجةٍ كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فكره ... ".(٣)

---

(١) الألباب على فضائل الإعراب للشنتريني ص٦٠ .

(٢) داعي الفلاح لابن علان ل: ٩٧.

(٣) الخصائص١/١٧١.

وأيضاً وضَّح الأصوليين أنواع المخالفة، وما يترتب عليها من ارتكاب إثم من عدمه، فذكروا "أن الإجماع في الأمور اللغوية لا نزاع في حجيته، لكن لا بمعنى أنه تحرم مخالفته، بل بمعنى إثبات حقِّية ما أجمعوا عليه، وأنه هو الصواب، فيقطع بخطأ مخالفه، وإن لم يأثم، هذا إذا لم يستلزم الحكم اللغوي حكماً شرعياً فإن استلزم حكما شرعياً، لم يجزْ مخالفة ما أجمع عليه أهل اللغة، وحكم بتأثيم المخالف".(١)

والإجماع حجة لا يُعارض بغيره، كما أن إتباع أئمة العرب السابقين أولى من مخالفتهم، لذا يجب على كل من طلب الفصاحة، أن يراعي ما أجمع عليه النحويون، دون ما اختلفوا فيه؛ لأن الإجماع يجعل الحكم الظنّي قطعيّا، بأن يلزم من خلاله سدّ كلّ ذريعة قد تجرّ لظهور اللّحن.

والإجماع كأصلٍ من أصول الاحتجاج النحوي له أثرٌ كبيرٌ في حماية قواعد النحو، وذلك مما أثاره بعض المحدثين والمعاصرين من القول بالتجديد والتيسير في النحو العربي؛ فما طالبوا به من حذف بعض القواعد أو تغييرها فيه إبطال للإجماع وحجيته، وإفساد للعربية، فالقواعد التي أسسها أئمة العرب، لا يلتزم بها اللغويون فقط، بل يحتاجها الفقهاء عند استنباط الأحكام، إذ أن القواعد النحوية تُعد منارة تستضيءُ بها جميع العلوم اللغوية والشرعية.

(١) حجية الإجماع ص١٧٦.

الفصل الثاني (الدراسة التطبيقية)

المبحث الأول (الأبنية)

(الإجماع على أن الكاف المتصلة بأسماء الإشارة حرف خطاب)

تأتي (الكاف) على وجهين: فتارةً تكون اسماً، وتارةً تكون حرفاً، فإن جاءت اسماً كانت ضميراً للمخاطب في محل نصبٍ نحو: أكرمَكَ محمدٌ، أو جرٍ نحو: صديقَكَ، وقد تأتي متصلةً بأسماء الإشارة، وفي هذه الحالة تكون حرفَ خطابٍ لا محل له من الإعراب.

فتستعمل كاف الخطاب اسماً، وحرفاً، فالكاف في(رأيتك) اسم في حين أنها في(أرأيتك) حرف [١] ومنه أيضاً الكاف في أسماء الإشارة، مثل(ذلك) و(هناك)، فالكاف فيها حرف بلا خلاف [٢] وشبهوها بالتاء في (أنت). [٣] ، ودخول الكاف في أسماء الإشارة يختلف عن دخولها في الأسماء؛ فدخولها الأسماء لمجرد الخطاب، أما دخولها في أسماء الإشارة فللدلالة علي بعد المخاطب، وتجريد أسماء الإشارة منها للدلالة علي قرب المخاطب فـ اسم الإشارة (هنا) للقريب، فإذا دخلت عليه الكاف كانت الإشارة للبعيد حقيقة أو حكماً.

وقد استدل النحويون على حرفية الكاف المتصلة بأسماء الإشارة بعدة أدلة منها:

- استدلال سيبويه[٤]علي حرفية الكاف في أسماء الإشارة، بأن الكاف إذا كانت اسماً لا تخلو من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة؛ ولا يجوز أن

---

(١) يُنظر: مجالس ثعلب١/١٦، والبغداديات ص١١١، وسر صناعة الإعراب١/٢٧٣، والرصف ص٧٠، والارتشاف٢/٩٨٠، والمغني ص ٦٣٤.

(٢) ينظر: المساعد١/٨٨، وشرح ابن عقيل علي الألفية١/١١٦، والهمع١/٢٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب١/٤٥، والبغداديات ص ١١١، والبصريات٢/٩١٣، والخصائص٢/١٩١.

(٤) ينظر: الكتاب١/٤٥، وينظر: سر الصناعة١/٧٣، وأسرار العربية ص١٩٨، واللباب ١/٤٧٩.

تكون مرفوعة؛ لأنها ليست من ضمائر المرفوع، ولا يجوز أن تكون منصوبة لعدم تصور ناصب لها إذا قيل: (ذلك زيد)، كما لا يجوز أن تكون مجرورة؛ لأنه لا جارَّ في الكلام من حرف، ولا يجوز أن يكون الجار بالإضافة، لأن الغرض والغاية من الإضافة إنما هو التعريف، وأسماء الإشارة معارف كلها، وإذا كان من شروط الإضافة أنه لا يُضاف الاسم إلا وهو نكرة، فما لا يجوز أن ينكر البتة لا يجوز أن يضاف البتة، وأسماء الإشارة مما لا يجوز تنكيره؛ فلا تجوز أيضاً إضافته، كما هو مذهب ابن جني. (١)

- امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كانت اسماً لم يمنع كما في (ضربك). (٢)
- أنها لو كانت اسماً لوجب حذف النون إذا قيل: (ذانك) و(تانك) في تثنية (ذاك)، وجرها هي بالإضافة، كما يُقال: (غلاماك). (٣)

وقد نقل ابن مالك الإجماع على أن الكاف المتصلة بأسماء الإشارة حرف فقال:" ... لم يختلف في حرفية كاف (ذلك) بخلاف كاف (إياك)". (٤)، وقد نقل الإجماع على ذلك جمع آخر من النحويين منهم مَن سبق ابن مالك في القول بذلك، ومنهم من لحقه، فمن سبقه القول بحكاية الإجماع، العكبري، فقال:" فأما (أولاء) فجمع المذكر والمؤنث من غير لفظه وفيه المد والقصر، والكاف حرف للخطاب بلا خلاف". (٥)

---

(١) سر صناعة الإعراب١/٢٧٣.
(٢) شرح الكافية للرضي٢/٧٧، وحاشية يس علي التصريح١/١٢٨.
(٣) ينظر: سر الصناعة١/٢٧٣.
(٤) شرح التسهيل١/١٤٥.
(٥) اللُّباب في علل البناء والإعراب للعكبري١/٤٨٧.

ومن لاحقيه في القول بذلك من النحويين، أبو حيان، فقال منبهاً لعدم توهم الاسمية لصورة الإضافة التي هي من خصائص الأسماء:" ولا خلاف في حرفيتها مع اسم الإشارة، ولا تتوهم فيه الاسمية وإضافة اسم الإشارة إليها؛ لأن اسم الإشارة لا يضاف".(١)

ونقل ابن عقيل حكاية الإجماع على حرفية الكاف مع أسماء الإشارة بقوله:" وإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتي بالكاف وحدها، فتقول: ذاك، أو الكاف واللام نحو: ذلك، وهذه الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب وهذا لا خلاف فيه".(٢)، وحكى السيوطي الإجماع بقوله: "لا خلاف بين النحويين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرفٌ يبين أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث" (٣).

ومع إجماع النحويين على حرفية الكاف المتصلة بأسماء الإشارة، إلا أن هناك مَن اعترض القول بحرفية الكاف في اسم الإشارة، مستدلاً بأنها تثني وتجمع، والتثنية والجمع من خصائص الأسماء لا الحروف. (٤)

وقد أجاب العكبري عن هذا الاعتراض بأن نحو: (ذلكما) و(ذلكم) ليسوا بتثنية ولا جمع لـ (ذاك) بل هي صيغة وُضعت لهما ابتداءً كما في (أنتما) و(أنتم)، أو أن الكاف في الأصل اسم مضمر ثم خُلعت دلالة الاسمية، وبقيت لمجرد الخطاب، فبقي عليها اللفظ الذي كان لها وهي اسم. (٥)

---

(١) التذييل والتكميل ٢٠٠/٣، ٢٠٨/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٣١٠/٥

(٢) شرح ابن عقيل١٣٤/١.

(٣) همع الهوامع للسيوطي٢٥٠/١.

(٤) ينظر اللباب١٤١/٢.

(٥) ينظر السابق نفسه.

المبحث الثاني

(الأدوات)

الإجماع على مجيء (أَنْ) الموصولية للتعليل

الموصول الحرفي: هو كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد؛ لكونه حرفاً.

والموصولات الحرفية خمسة أحرف: (أَنْ، وأَنَّ، ولَو، وكي، وما المصدرية)، فهذه الموصولات حرفية؛ لأنها تنسبك وما بعدها بالمصدر.

ومحل الحديث هو (أَنْ) المصدرية: و(أَنْ) تُوصل بالفعل المتصرف ماضياً، مثل: (عجبتُ من أن قام زيدٌ)، ومضارعاً، مثل: (عجبتُ من أن يقومَ زيد)، وأمراً، مثل: (أشرتُ إليه بأن قُمْ). فـ(أَنْ) في نحو قولهم: (عجبتُ من أَنْ يقومَ زيدٌ)، موصول حرفي ينسبك وما بعده بمصدر، والتقدير: (يعجبني قيامك).

وقد يكثر مجيء (أَنْ) المصدرية للتعليل فتكون بمعنى اللام، كقوله تبارك وتعالى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف:٥] أي: لأن كنتم [(١)]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَومٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة :٢].

---

(١) الكشاف٤/٢٣٧، وفي البحر المحيط٢/١٩٧، ٣/٣٤٣، وإعراب القرآن للنحاس٤/٩٨، ومشكل إعراب القرآن٢/٦٤٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع٢/٢٥٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣/٢٥٣. وقد قرأ بالكسر أبو جعفر ونافع وحمزة الكسائي وخلف، وقرأ الباقون بالفتح، يُنظر: التبصرة ص٦٦٩، والنشر٢/٣٦٨، والإتحاف٢/٤٥٣.

وقد بيَّن الزمخشري كون (أَنْ) تعليلية في الآيــة فقــال:" (أَنْ صَــدُّوكُمْ) وبفتح الهمزة [١]، متعلق بالشنآن بمعنى العلة".[٢]

وقد أجمع النحويون على مجيء(أَنْ) المصدرية للتعليل، ونقل ابن مالــك الإجماع على ذلك، معترضاً ما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ (أَنْ) تشــارك (مــا) المصدرية في نيابتها عن ظرف الزمان في نحو قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ﴾ [هــود:١٠٨] أي: مدة دوام السموات والأرض، وذلك في إعرابه قولــه تعالى: ﴿ أَنْ ءَاتَاهُ اللهُ المُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فقال موضّحاً ذلــك: " وقــد أجــاز الزمخشري مشاركة (أنْ) إياها – أي ما المصدرية – في ذلك؛ يعنــي: وقوعهــا موقع ظرف الزمان – وجعل منه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّه أَنْ ءَاتَاهُ اللهُ المُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] والذي ذهب إليه غير جــائز عنــدي؛ لأن استعمال (أنْ) في موضع التعليل مُجمَع عليه، وهو لائق في هذا الموضع فلا يُعدَل عنه ..." [٣].

وردَّ أبو حيان أيضاً على الزمخشري جعــله (أنْ) مُشاركةً (ما) المصدرية في نيابتها عن ظرف الزمان، فقال بعــد ذكره مجيء "مــا" ظرفيــةً:" وذهــب الزمخشري إلى أنها تشاركها في هذا المعنى (أَنْ)، وحُمل عليه قولــه وتعــالى:

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالكسر في (إن) على الشرط، وقــرأ البــاقون بــالفتح، يُنظــر: التبصرة ص٤٨٤، والنشر٢/٢٥٤، والبدور الزاهرة ص٨٧، والإتحاف١/٥٢٩.

(٢) الكشاف للزمخشري١/٦٠٢، ويُنظر البحر المحيط٣/٤٢٢: (وقرأ باقي السبعة: أَنْ بفــتح الهمزة جعلوه تعليلاً للشنآن وهي قراءة واضحة أي: شنآن قومٍ من أجل أن صــدوكم عــام الحديبية عن المسجد الحرام) ويُنظر: إعــراب القــرآن للنحــاس٢/٥، ومشــكل إعــراب القرآن١/٢١٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع١/٢٥٥.

(٣) شرح التسهيل١/٢٢٠.

﴿ أَنْ أتاهُ اللهُ المُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وقوله تعالى[١] : ﴿إلاَّ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾ [النساء: ٩٢] ... وكونها تنوب عن ظرف لا يعرفه أكثر النحويين، وما احتجوا به لا دليل فيه؛ لأن ﴿أَنْ أتاهُ﴾ تعليل، أي: لأن آتاه الله، وكذلك إلا أن يصدقوا" [٢] .

ولم يتوقف نقل الإجماع على مجيء (أَنْ) للتعليل عند ابن مالك، بل نقل عنه حكاية الإجماع بعض النحويين، كابن هشام، حيث قال في معرض ردِّه على ابن جني والزمخشري عدم مشاركة (أنْ) (ما) في النيابة عن الزمان: " ولا تشارك (ما) في النيابة عن الزمان (أَنْ) خلافاً لابن جني، وحُمل عليه قوله:

وَتَاللهِ ما إنْ شَهْلَةٌ أمُّ واحِدٍ *** بأَوجَدَ منِّي أنْ يُهَانَ صَغيرُهَا [٣]

وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ أتاهُ اللهُ المُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿إلاَّ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾ [النساء:٩٢] ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِيَّ اللهُ﴾ [غافر: ٢٨] ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو متفق عليه، فلا معدل عنه".[٤]

ومع اعتراض ابن مالك وأبي حيان وغيرهما من النحويين قول الزمخشري، اعتقاداً منهما بأنه شبَّه (أَنْ) بـ (ما) المصدرية في نيابتها عن الظرف، إلا أنه يمكن القول بأن الزمخشري لم يكن مراد قوله أن (أَنْ) واقعة

---

(١) الكشاف١/٥٥٠ وقال الزمخشري: " فإن قلت: بم تعلق (أن يصدقوا)، وما محله؟ قلت: تعلق بـ (عليه) أو بـ (مسلمة) كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها، إلا حين يتصدقون عليه، ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، كقولهم: اجلس مادام زيدٌ جالساً ".

(٢) التذييل والتكميل ١٥٣/٣، ويُنظر الجني الداني للمرادي ص٣٣٠.

(٣) البيت من الطويل ،لأبي ذؤيب الهذلي، في ديوان الهذليين٢١٤/٢، وأساس البلاغة٤٧٨/٣، والبحر المحيط٣٢٢/٥، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني٧١٦/٢. ومعنى (الشَهْلَة) في البيت: العجوز.والشاهد: قوله:"أنْ يُهَانَ" حيث شاركت(أنْ) (ما) في النيابة عن الزمان.

(٤) مغني اللبيب لابن هشَام ص٤٠١.

موقع الظرف مُشارِكةَ في (ما)المصدرية، بل المقصود أن الكلام في ذلك الموضع على حذف مضاف تقديره: (الوقت أو الحين)، وأثبت معنى التعليل لـ(أَنْ) أيضاً في الآية، فقال: " ﴿أَنْ أتاهُ اللهُ المُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] متعلق بـ ﴿حَآجَّ﴾ على وجهين:

أحدهما : حاج لأن آتاه الله الملك.

والثاني : حاج في وقت أن آتاه الله الملك". (١)

وقد سوَّغ أبو حيان توجيه الزمخشري للآية على حذف مضاف، فقال مجوِّزاً هذا الوجه، ومنكراً ما عداه: " وأجاز الزمخشري أن يكون التقدير: حاج وقت أن آتاه الله الملك، فإن عَنَى أن ذلك على حذف مضاف، فيمكن ذلك ... وإن عَنَى أنّ (أنْ) والفعل، وقعت موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان، كقولك: جئت خفوق النجم، ومقدم الحاج، وصياح الديك، فلا يجوز ذلك؛ لأن النحويين(٢) مضوا على أنه لا يقوم مقام مصدر ظرف الزمان إلا المصدر المصرح بلفظه، فلا يجوز: أجيء أن يصيح الديك، ولا جئت أن صاح الديك".(٣)

ومع أن أبا حيان بيَّن موقفه من القول بمجيء(أنْ) والفعل بعدها، واقعة موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان، وذهب إلى عدم جواز هذا الاستعمال، إلا أنه قد نقض رأيه هذا وجوَّزه في موضعٍ آخر بناءً على تجويز ابن جني لهذا الوجه.

---

(١) الكشاف للزمخشري ٣٠٥/١.

(٢) الأصول لابن السراج٩٣/١، والإنصاف١٦٠/١، وأوضح المسالك٢٣١/٢، وشرح ابن عقيل٢٠٠/٢.

(٣) البحر المحيط ٢٩٨/٢.

فقد جوَّز تخريج قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف:٦٦] على الرأي الممنوع عند النحويين، على حدِّ قوله، فقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾:" فإن جعلت (أنْ) والفعل واقعة موقع المصدر الواقع ظرف زمان، ويكون التقدير: لتأتنني به في كل وقتٍ إلا إحاطة بكم أي: إلا وقت إحاطة بكم. قلت: منع ذلك ابن الأنباري ... وأجاز ابن جني أن تقع (أنْ) ظرفاً، كما يقع صريح المصدر، فأجاز ذلك في قول تأبط شراً:

وقَالُوا لها لا تَنْكِحِيهِ فَإِنّه *** لأوَّلِ فَصْلٍ أنْ يُلاقيَ مجْمَعَا. (١)

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

وتاللهِ ما إنْ شَهْلةٌ أمُّ واحِدٍ *** بأَوجَدَ منِّي أنْ يُهَانَ صَغِيرُها. (٢)

أنْ يكون (أنْ تلاقي)، تقديره: وقت لقائه الجمع، وأن يكون (أن يهان) تقديره: وقت إهانة صغيرها، فعلى ما أجازه ابن جني يجوز أن تُخرج الآية".(٣)

وبناءً على ما سبق من الأقوال والآراء، فإنه يمكن القول بأن (أَنْ) المصدرية، والتي تُؤل مع الفعل بعدها بمصدر، تستعمل للتعليل وتكون بمعنى اللام؛ وذلك لأن استعمالها على هذا الوجه قد كثر على ألسنة العرب، ويكفي وروده في بعض آيات القرآن الكريم بهذا المعنى، وأيضاً لأن استعمال(أن) المصدرية للتعليل أجمع عليه النحويون، وما نقل إجماعه عن أئمة العرب يجب الأخذ به، واجتناب ما عداه، بغض النظر عن أنها قد تأتي لأوجه أخرى من عدمه.

---

(١) البيت من الطويل، لتأبط شراً في ديوانه ص١١٢، والدرر٥/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك٢٢٦/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٥٣/٣ وفيه رواية نصها: لأول سَهْمٍ.
ـــ والشاهد في قوله:"أن يلاقي" حيث شاركت(أنْ) (ما) في النيابة عن الزمان.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) البحر المحيط ٣٢٢/٥.

إبطال عمل(ما) العاملة عمل(ليس) إذا وليتها(إنْ)

(مَا) العاملة عمل (ليس) من قبيل الحروف غير المختصة، فكان القياس ألاَّ تعمل، إلا أنه لمَّا كان لها شبهان، شبه عام وشبه خاص عملت. فشبهها العام شبها بالحروف غير المختصة في كونها تليها الأسماء والأفعال. وشبهها الخاص شبهها بـ(ليْسَ)؛ وذلك أنها للنفي كما أن (ليْس) كذلك؛ وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن (لَيْس) كذلك، وتُخلِّص الفعل المحتمل للحال كما أن (لَيْس) كذلك. تقول: ما زيدٌ يقوم، فيكون المعنى على الحال وكذلك: ليْسَ زيدٌ يقومُ. (١)

فمن راعى في (مَا) الشبه العام لم يعملها، وهم بنو تميم. فلا يعملون(مَا) النافية. وحجتهم في ذلك أنها حرف غير مختص، فلا تستحق عملاً، كما لا تستحقه (هَلْ) وغيرها من الحروف غير المختصة، فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ، برفع (زيدٌ) مبتدأ، و(قائمٌ) خبره. (٢)

ومن راعى الشبه الخاص أعملها، وهم الحجازيون، فيعملونها عمل (لَيْس) نحو قولك: ما زيدٌ قائماً، وعلى مذهبهم نزل القرآن، قال تبارك وتعالى: ﴿مَا هَـذَا بَشَـراً﴾ [يوسف:٣١] وقال تعالى:﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾.[المجادلة:٢] وهذا ما ذهب إليه البصريون. (٣)

وإنما أعملوها هذا العمل تشبيهاً بـ(ليس) في أنها لنفي الحال عند الإطلاق كما أنها تشبهها في الجُمود، والدخول على الجملة الاسمية. (٤)

---

(١) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور١/٥٩١.
(٢) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك١/٣٥١، وأوضح المسالك١/٢٨٤، وشرح ابن عقيل١/٣٠٢.
(٣) يُنظر الإنصاف١/١٦٥، والهمع ١/٣٨٩.
(٤) يُنظر شرح اللمحة البدرية٢/٢٢.

وقد علَّل الأشموني شِبْه(مَا) بـــ(لَيْس)، فقال: "إنما شُبِّهَت هذه بـــ(لَيْس) في العمل لمشابهتها إيَّاها في المعنى. وإنما أُفردت عن باب (كان)؛ لأنها حروف، وتلك أفعال".(١)، ولمَّا كان عمل (مَا) استحساناً لا قياساً، اشتُرط لإعمالها شروطاً. نوجزها فيما يلي(٢) :

الأول : أن لا يُنتَقَض نفي خبرها بـــ(إلا)، فإن انتُقض بطُل عملها لبطلان معنـــى (لَيْس)، فلذلك وجب الرفع في (واحدة) من قوله تعالى:﴿وَمَـــا أَمْرُنَـــا إِلا وَاحِدَةٌ﴾.[القمر:٥٠] وفي (رسول) من قولـــه تعـــالى: ﴿ وَمَـــا مُحَمَّـــدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾.[آل عمران:١٤٤]، فإذا انتُقَض النفي بغير (إلا) لم يبْطُل عمل (ما)، فلو قيل: ما زيدٌ غيرَ شجاع، بقى العمل، فنصبتَ(غيرَ). (٣)

الثـاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فـــإن تقدَّم رُفِع، نحو: ما قائمٌ زيدٌ. وقد خالف ابن عصفور هذا، فذهب لإعمـــال (ما) إذا تقدم خبرها عليها، كقولهم:(ما مُسيءٌ مَنْ أَعْتَب). (٤) فـــ(مسيءٌ) خبر مقدم، و(مَنْ أعْتَب) مبتدأ مؤخر. (٥)، يقول الفارسي في حديثه عـــن إعمال(ما): " فإن نقضت النفي، فقلت: ما زيدٌ إلا منطلـــقٌ، لـــم يكـــن إلا الرفع، ...، وكذلك إن قدمت الخبر، فقلت: ما منطلقٌ زيدٌ، وما مسيء مَنْ أعتب، وقد زعموا أن قوماً ينصبون هذا والأعرف والأكثر غير ذلك."(٦)

---

(١) يُنظر شرح الأشموني١/٣٥١.

(٢) يُنظر المقتصد في شرح الإيضاح١/٤٣١، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٥١، والارتشاف ٣/١١٩٧ والتصريح١/٦٤٩، والهمع١/٣٨٩،٣٩٠، وشرح الأشموني١/٣٥١.

(٣) يُنظر التصريح١/٦٤٩، والهمع١/٣٨٩.

(٤) هذا مثل يضرب لمن يعتذر لصاحبه، ويخبره أن سيأتي بما يزيل العتاب.(مجمع الأمثال ٣/٣٣٨)، وقد جاء برواية: ما أساء من أعتب. وقد ورد هذا المثل في الكتاب١/٥٩، والمقتضب٤/١٩٠.

(٥) يُنظر التصريح١/٦٥.

(٦) يُنظر المقتصد١/٤٣٠.

الثالث: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل علمها، نحو: ما طعامك زيدٌ آكلٌ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان قياساً على لا، ولَنْ.(١) فإن تقدم معمول الخبر مستوفياً للشرط، جاز إعمال (ما) للتوسُّع، نحو: ما بي أنت معنياً.(٢)

الرابع: أن لا يُقتَرن اسمها بـ(إنْ) الزائدة فإن اقتُرن بها بطُل عملها، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ. وأيضاً قول الشاعر:

بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أنتُمُ ذهبٌ * ولا صَرِيفٌ ولكنْ أنتُمُ الخَزَفُ.**(٣)

برفع (ذهب) على الإهمال. (وهذا الشرط هو محل الحديث هنا)

وعلَّل خالد الأزهري إهمال (مَا) إذا اقتُرن اسمها بـ(إنْ): بأنها محمولة على (لَيْس) في العمل، و(لَيْسَ) لا يُقتَرن خبرها بـ(إنْ).(٤)

---

(١) يُنظر التصريح١/٦٥٤، والهمع١/٣٩٢.

(٢) يُنظر همع الهوامع١/٣٩٣.

(٣) البيت من البسيط، ولم يُعرَف قائلة، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك١/٣٥٣، والجني الداني ص٣٢٨، والمغنى١/٢٥، وشرح شذور الذهب ص١٩٤، وأوضح المسالك١/٢٧٤، وهمع الهوامع١/٣٩١، وشرح الأشموني١/٣٥١، وخزانة الأدب٢/١٢٤.
اللغة: غَدانَة: حي من يربوع، والصريف: الفضة، والخزف: ما عمل من الطين وشوي بالنار فصار فخاراً.
ـ والشاهد: في قوله:(ما إنْ أنتم ذهب) حيث زِيدت (إنْ) بعد (ما) فبطل عملها، وهذا على رواية الرفع، ورُوى البيت بالنصب، واستشهد به من أجاز إعمال(ما) مع اقتران اسمها بـ(إنْ).

(٤) يُنظر التصريح بمضمون التوضيح ١/٦٤٦

وإنما أُهمِلت (مَا) إذا فُصل بينها وبين اسمها؛ لأن (إنْ) وإن كانت زائدة فهي تشبه (إنْ) النافية لفظا فصارت كـ (إلا) الناقضة للنفي في نحو: ما زيد إلا قائم. (١)

وقد نقل ابن مالك الإجماع على بطلان عمل (مَا) إذا زيدت بعدها (إنْ)، فقال:" لمَّا كان عمل(ما) استحسانا، لا قياساً اشتُرط فيه تأخير الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقارنة إنْ؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي ، فالبقاء عليها تقوية، والتخَلِّي عنها أو عن بعضها توهين، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوَهن عند عدمه الخُلو من مقارنة (إنْ)؛ لأن مقارنته(لما) يزيل شبهها بـ(لَيْس)؛ لأن (لَيْس) لا تليها(إنْ) فإذا وليت(ما) تباينا في الاستعمال، وبطُل الإعمال دون خلاف." (٢)

وانتقدَ بعضُ النحويين ابن مالك في إبطاله عمل(مَا) إذا اقتُرن باسمها (إنْ)، دون تعرُّضه لخلاف النحويين. فانتقده أبو حيان، فقال:" الثالث: فقْد (إنْ) بعد(ما)، وذكر ابن مالك أنه يبطل العمل بلا خلاف فتقول: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، وليس كما ذكر، بل وجوب الرفع مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز النصب، حكي ذلك يعقوب(٣) ".(٤)

وتبع المرادي أبا حيان في نقدِهِ ابن مالك، فقال: "ولم يذكر المصنف في هذا الشرط خلافاَ، بل قال في الشرح: بطل العمل دون خلاف، وحَكي غيره أن الكوفيين أجازوا النصب، وأنشد يعقوب:

---

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي٢/٨٥٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك١/٣٥١.
(٣) يعقوب هو: يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت، كان عالماً بالنحو واللغة، من مؤلفاته: إصلاح المنطق، وتهذيب الألفاظ. تُوفي سنة ٢٤٤هـ.(بغية الوعاة٢/٤١٩).
(٤) يُنظر ارتشاف الضرب٣/١٢٠٠.

بني غُدَانَةَ ما إنْ أنتُمُ ذهبًاً * ولا صَرِيفاً ولكنْ أنتُمُ الخَزَفُ.** (١)

بنصب: ذهـــب وصـــريف." (٢)**، وقال في موضع آخر: " ذكر ابن مالك أن (ما) يبطل عملها إذا زِيـدت بعدها(إنْ) بلا خلاف، وليس كـذلك، فقـد حكـي غيره أن الكوفـــيين أجازوا النصب وأنشد يعقوب: بني غدانة ما إن أنتم ذهبـاً ...، بنصب ذهب وصريف "**(٣)

فمما سبق يتبين أن مذهب بعض الكوفيين جـواز النصـب، ومما ورد بإعمال "ما" مع زيادة "إنْ" بعدها رواية يعقوب بن السكيت قول الشاعر:

بني غُدَانَةَ ما إنْ أنتُمُ ذهبًاً * ولا صَرِيفاً ولكنْ أنتُمُ الخَزَفُ.**

بنصب "ذهباً" و "صريفاً"، فـ (إنْ) نافية وأتى بها لتأكيد النفي السـابق، ورُدَّ بأنها زائدة، كما تزاد بعد (ما) الموصولة والمصدرية، وأنها لو كانت نافية لم يبطل عمل(ما) كما لا يبطل بتكريرها إذا قيل: ما ما زيدٌ قائماً.

وأرى أن أبا حيان والمرادي جانبهما الصواب في نقد ابن مالك، لجواز أن يكون المراد من قوله:(دون خلاف..): أي خلاف معتَد به؛ لأنه أشار بعدها لخلاف الكوفيين، وردَّ مذهبهم بقوله: "وزعم الكوفيون أن(إنْ) المقترنـة بـــ(مَا) هـي النافية، جيء بها بعد(ما) توكيداً، والذي زعموه مردود بوجهين: أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير ما إذا قيل: مـا مـا زيـدٌ قائماً،...الثاني: أن العرب قد استعملت (إنْ) زائدة بعد(مَا) التي بمعنى الذي، وبعد (مَا) المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مُسوِّغ ".(٤)

---

(١) سبق تخريج البيت، والتعليق عليه.
(٢) يُنظر شرح المرادي على التسهيل١/٣٨٠.
(٣) يُنظر الجني لداني ص٣٢٧.
(٤) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك١/٣٥٤.

يتبين من نص ابن مالك أن نقد أبي حيان، والمرادي له، في غير موضعه، فما ذهب إليه الكوفيون من أن(إنْ) هي النافية، وليست(مَا) ضعيف؛ ولذلك لم يعتد به ابن مالك.

وقد نسب الرضي إلى المبرد القول بأن إعمال (مَا) مع زيادة (إنْ) بعدها قياس، وليس شاذاً حيث يقول:" وقد جاءت (إنْ) بعدها غير كافة شذوذاً، وهو عند المبرّد قياس".(١)

ولكن الرضيّ قد جانبه الصواب في ذلك، فما نسبه إلى المبرِّد ليس بصحيح؛ لأن ما ورد عن المبرد يُخالف ما نُسب إليه، فقد صرَّح بعدم جواز إعمال (مَا) مع (إنْ) فقال:" وتكون"(إنْ) زائدةً في قولك: ما إن زيدٌ منطلقٌ، فيمتنع بها (مَا) من النصب الذي كان في قولك: ما زيدٌ منطلقاً".(٢)

وبناءً على ما سبق من آراءٍ، وبعد استعراض أقوال النحويين، فإنه يمكن القول بأن ما أجمع عليه النحويون من القول بإبطال عمل (ما) عمل (ليس)، إذا اقترن اسمها بـ (إنْ) الزائدة، ونقله عنهم ابن مالك، فهو المتَّبَع والمأخوذ به، ولا يجوز مخالفته، حتى وإن ثبت خلافٌ في هذه المسألة؛ لأن ما ورد من اعتراضات وآراء مخالفة لهذا الإجماع، فهي اختلافات غير معتدّ بها، وأقوال ضعيفة، وقد ثبت الرد عليها، والاحتجاج بما يبطلها ويفنِّدها وذلك بالاعتماد على ورد من السماع، ومن أقوال العرب شعراً ونثراً، فلا بد من الأخذ بحجية الإجماع، ومخالفة ما عداه.

---

(١) شرح الكافية للرضي٢/٨٥٣.
(٢) المقتضب١/٥١.

حذف (أَنْ) المصدرية وبقاء عملها

(أَنْ) المصدرية هي الناصبة للفعل المضارع، وهي أمّ الباب فلذلك اختصت (أنْ) المصدرية دون غيرها بأمور منها أنه يجوز حذفها والاكتفاء بصلتها.

وقد اختُلِف في الحكم الإعرابي للمضارع بعد حذف (أنْ)، فذهب الكوفيون[١] إلي أنها تعمل النصب مع الحذف من غير بدل، واحتجوا عليه بالقياس علي عوامل الأسماء.

وردَّ العكبري احتجاج الكوفيين، وأفسده بقوله:" وهو قياس فاسد؛ لأنها أقوي منها، ولو جاز مثل ذلك لجاز (يضرب ْ زيد) وأنت تريد (ليضربْ زيد)". [٢]

وأيضاً احتج الكوفيون على مذهبهم بالسماع، فقد وردت طائفة مما يصح الاستشهاد به نثراً وشعراً من هذا، قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر:٦] قرأ الأعمش (تستكثرَ) بالنصب. [٣] والتقدير: (أن تستكثرَ).

وقد وجَّه ابن جني قراءة النصب على إضمار (أن) فقال: " فأما تستكثر بالنصب فبـ (أَنْ) مضمرةً على ما أذكره لك، وذلك أن يكون بدلاً من قوله: ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ﴾ على المعنى، ألا ترى أن معناه: لا يكن منك منٌّ واستكثار، فكأنه قال: لا يكن منك منٌّ أن تستكثر، فتضمر (أَنْ) لتكون مع الفعل المنصوب بها بدلاً من المنِّ في المعنى الذي دل عليه الفعل". ويؤيد هذا التوجيه قراءة عبد الله: ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثرَ﴾.[٤]

---

(١) ينظر الإنصاف٢/٥٥٨، واللباب٢/٣١، وشرح المفصل٧/٢، وشرح التسهيل٤/٥٠، وشرح الكافية للرضي ٤/٨٠، والرصف ص١١٣، والتصريح ٢/٢٤٥

(٢) اللباب٢/٣٢.

(٣) المحتسب ٢/٢٣٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٣، الشواذ لابن خالويه ص١٦٤.

واستشهد الكوفيون أيضاً بما ورد من قول الشاعر[١] :

ألا أيُّهذا الزّاجري أحضُرَ الوَغى * وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلدي**

فقال الشاعر: (أحضرَ) بالنصب، على إضمار (أَنْ) والتقدير: (أن أحضرَ)

وقول الآخر: **فلم أرَ مثلَها خُبَاسَةَ واحِدٍ *** ونَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كَدتُ أفعَلَهْ** [٢]

والتقدير: (أن أفعَلَه).

وقال سيبويه في تخريج هذا البيت: "فحملوه علي (أَنْ)؛ لأن الشعراء قد يستعملون (أَنْ) هنا مضطرين كثيراً".[٣]

ومما سُمع فيه حذف(أنْ) وبقاء عملها قول العرب:"خذ اللص قبل يأخذَك" بنصب المضارع. [٤] ومنه قول العرب: " تَسْمَعَ بالمعَيدِيّ خيْرٌ من أنْ تَـراهُ " [٥]، أي: أن تسمع.

---

(١) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص٣٢، والكتاب١/٤٥٢، والمقتضب٢/٨٥، والأصول لابن السراج٢/١٧٦، وكتاب الشعر للفارسي٢/٤٠٤، وأمالي ابن الشجري١/١٢٤، ومعنى الوغى: صوت الأبطال في الحرب ثم جُعل اسماً للحرب،ومخلدي: الخلد بمعنى البقاء.

(٢) البيت من الطويل، لعامر بن جوين الطائي، والبيت في الكتاب١/٣٠٧، والإنصاف٢/٥٦١، والمقرب١/٧٠، وشرح التسهيل٤/٥٠، والارتشاف ٥/٢٤٢٠، و(الخباسة): الغنيمة، و(نهنهت): كففت.

(٣) الكتاب ١/١٥٥.

(٤) ينظر: مجمع الأمثال١/٢٦٢، وهو برواية (خذ اللص قبل أن يأخذك)، ولا شاهد على هذه الرواية، وقد ورد المثل برواية الشاهد في: مجالس ثعلب ١/٣١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٩، وشواهد التوضيح ص ٥٥، وابن الناظم ص ٦٨٨، والارتشاف٥/٢٤٢٠، والهمع ٢/٣٢٣.

(٥) كتاب الأمثال١/٩٧، ومجمع الأمثال للميداني١/١٢٩، وجمهرة الأمثال١/٢٥٥، البيان والتبيين١/١٠٢، الأغاني١/٢٨٨. وهذا المثل يضرب لمن كان الخبر عنه أكبر من مرآه.

وذهب البصريون[١] إلى أن (أَنْ) المصدرية لا تعمل مع الحذف من غير بدل، فأبطلوا عملها من غير بدل، واستدلوا بما ورد من نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾ [الروم:٢٤]

وتقدير الآية الكريمة: (أنْ يريكُم)، بنصب المضارع بعد (أَنْ)؛ ولكن حذفت(أن) فارتفع المضارع بعدها، وبطل عملها بعد الحذف.

وقد اعتمد البصريون في استدلالهم علي القياس، قالوا: إن عوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وكما أن (إنَّ) المشددة لا تعمل مع الحذف، فينبغي أن لا تعمل(أنْ) المخففة إذا حذفت؛ لأنها أضعف منها، وقد عملت(أنْ) بالحمل علي (إنَّ)، فإذا لم تعمل هذه لم تعمل تلك. [٢]

وقد اتفق النحويون على جواز إعمال (أَنْ) محذوفة إذا عوض عنها بعوض، بمعنى: أن يوجد في الكلام بدل من (أَنْ) عند حذفها، فقد يُعوَّض عنها بالفاء كقوله تعالى: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]، والواو كقوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، أو العطف على اسم صريح كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيَاً أَوْ مِنْ وَرَاءِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ [الشورى:٥١]. [٣]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش٢/٤٧٤، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي٢/٤٠٢، والتبيان للعكبري٢/١٨٥، ومغني اللبيب لابن هشام ص٥٤٩ ،٨٣٩، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢٨٩، والمساعد١/١٧٩.

(٢) ينظر: الإنصاف٢/٥٦٢، واللباب ٢/٣١.

(٣) ينظر: الإنصاف٢/٥٨، واللباب ٢/٣١، وشرح المفصل٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك٤/٥٠ وشرح الكافية للرضي٤/٨٠ ، والرصف ص ١١٣، والتصريح ٢/٢٤٥.

وقــد نقل ابن مالك الإجماع على جواز حذف(أَنْ) والاكتفاء بصلتها فقال موضحاً ذلك: " وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقــولهم في ذلك أقول...؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع فالقياس على (أَنْ) فإن حــذفها مكتفي بصلتها جائز بإجماع".(١)

وقد ردَّ أبو حيان حكاية الإجماع على جواز حذف(أَنْ) والاكتفاء بصلتها، معللاً ذلك بأن هذه المسألة مختلف فيها بين النحويين، واعترض على ابن مالــك في نقل الإجماع على ذلك، فقال: " وقوله في (أَنْ): إن حذفها مكتفي بصلتها جائز بإجماع، ليس بصحيح، ولا إجماع فيه؛ لأنه إن أراد ما ينتصب بإضمار (أَنْ) بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانيــة، و(أو) و(حتــى) ولام (كــي) ولام الجحــود فالخلاف موجود، وإن أراد غير ذلك الخلاف أيضاً موجود".(٢)

وما اعترضه أبو حيان، فإنه يمكن الرد عليه بأن الإجمــاع علــى هــذه المسألة لا يتحقق القول به إلا إذا خلف (أَنْ) بدلٌ يدل عليها، ولا يوجد خــلاف إلا إذا حُذفت (أَنْ) من غير بدل.

وقد وضح ذلك الأمر من سبق ابن مالك، وأبا حيان من النحويين، وهــو الأنباري، فقال مبيناً ذلك:" ذهب الكوفيون إلى أنّ (أَنْ) الخفيفة تعمل فــي الفعــل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل"(٣)، فالاتفاق على أنها تعمل مع الحــذف بعــد حــرفٍ مــن الحروف التي تُبدل منها بعد حذفها وهي (الفاء) و(الواو) و(أو) و(اللام) و(حتى)؛ لأن هذه الحروف دالة عليها فتنزَّلَت منزلة ما لم يحذف فعملت مع الحذف.

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٣٥.
(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان٣/١٧١، وارتشاف الضرب٢/١٠٤٨.
(٣) ينظر الإنصاف في مسألة: عمل "أنْ" محذوفة من غير بدل٢/٥٥٩.

وقد وضح الصبان المقصود بالإجماع، وذلك بعد تعليقه على قول الأشموني وشرحه إياه: " قد يحذف ما عُلم من موصول":" أي اسمي؛ لأن الكلام فيه أما الحرفي فلا يجوز حذفه إلا (أَنْ) فيجوز حذفها باطراد إجماعاً في نحو قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦] وعلى خلاف في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءاياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾ [الروم:٢٤]، وأيضاً: تسمع بالمَعِيدي خيرٌ منْ أنْ تراه ".(١)

وبعد استعراض آراء النحويين في القول بجواز حذف (أن) المصدرية وبقاء عملها، ما بين مؤيد ومعارض، ومن أخذ بالإجماع ومن اعترضه، فإنه يمكن القول: بأن بقاء النصب في الفعل بعد حذف (أنْ)، أو رفع المضارع، وإبطال عملها، راجع إلى إرادة المتكلم، وذلك بتحديد زمن حدوث الفعل، فإذا أراد وجود الفعل في المستقبل نصب المضارع وإلا رفعه، وهذا مذهب السهيلي، وهو مذهب سديد، وأولى بالإتباع، فقال السهيلي مفسِّراً ذلك: " إذا كان الكلام محمولاً على معناها – معني (أنْ) – فالنصب جائز والرفع جائز أيضاً ... وإذا رفعت في هذا الموضع لم يذهب الرفع معني (أنْ) فقد حكي سيبويه: (مُرهُ يحفرها) وقدره تقديرين:

* **الأول**: أن يريد الحال، أي: (مره حافراً لها).

* **الثاني**: أن يريد: مره أن يحفرها، وبيَّن ابن جني الفرق بين التقديرين، وقال: إذا نويت (أنْ) فالفعل مستقبل، وإذا لم تنوها فالفعل حاضر ".(٢)

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني١/٢٥٣.

(٢) ينظر نتائج الفكر ص ٩٧، وينظر أمالي السهيلي ص ٨٤.

ولما ثبت حذف (أنْ) كثيراً في كلام العرب شعراً ونثراً، فإنه ينبغي جواز القياس عليه لكثرته في الكلام، أما مسألة إبقاء عملها النصب بعد حذفها من عدمه، فمرده إلى إرادة المتكلم.

(لَنْ) الناصبة حرف نفي واستقبال

(لَنْ) من الحروف الناصبة للمضارع، فهو حرف نفي ينفي المضارع ويُخلِّصه للاستقبال معنىً وإن كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال[١]. وكان ذلك؛ لأنها كالجواب لمَنْ قال: سيفْعَل، ولا تجتمع مع السين؛ لأنها مختصة بالإيجاب، كما أن (لَنْ) مختصة بالنفي فتناقضا.[٢] فلمنفي بها غير حاصل في المستقبل نحو: لن أحضر لزيارتك، أي في المستقبل.

و(لَنْ) من الحروف المُختَلف في أصله من حيث البساطة والتركيب، فقد اختلف النحويون في أصل (لَنْ) من حيث التركيب وعدمه، ويتمثل خلافهم في ثلاثة مذاهب، بيانها كالتالي:

الأول: لسيبويه وجمهور البصريين، فذهب سيبويه[٣]، وجمهور البصريين[٤] إلى أنها بسيطة، فهي عندهم مفردة وليست مركبة، وهي بمنزلة (لَمْ) في حروف الجزم، وقد وُضِعت من أول الأمر هكذا، فلا تركيب فيها، إذ الأصل عدم ذلك. وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور، منها:

---

(١) يُنظر: الكتاب٣/٥، والمقتضب٢/٨، والأصول٢/١٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي٩/١٧٣، واللباب٢/٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢.

(٢) يُنظر رصف المباني ص٢٨٥، والجنى الداني ص٢٧٠، والهمع٢/٢٨٦.

(٣) يُنظر الكتاب ٣/٥.

(٤) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ /١٢، والفاخر ٢/ ٥٤٨، والتصريح٤/ ٢٨٧.

– أن البساطة أصل، والتركيب خلاف الأصل، فلا يصح ادعاؤه إلا بدليل، ولا دليل على ذلك. (١)

– أنه يجوز تقديم منصوبها عليها، فيقال: زيداً لَنْ أضربَ، ولو كان أصلها (لا أَنْ) لما صح تقديم هذا المعمول عليها؛ لأن ما في أصله (أَنْ) لا يتقدم عليها. (٢)

الثاني: للخليل ومن تبعه، فقد ذهب الخليل(٣) في أحد قوليه(٤) ؛ إلى أن (لَنْ) مركبة وأصلها: (لا أنْ)، ثم حُذِفت الهمزة تخفيفاً من (أنْ)، كما حُذِفت في قولهم: وَيْلُمّه، والأصل: ويْلُ أُمِّه، ثم حُذِفت الألف لالتقاء الساكنين، ألف (لا)، ونون (أنْ)، فصارت (لَنْ)، فالنفي مستفاد من (لا)، والنصب مستفاد من (أنْ). (٥)

الثالث: مذهب الفراء، فقد ذهب الفراء(٦) إلى (لَنْ) بسيطة، ولكن أصلها: (لا) النافية للجنس وأُبدِلت ألفها نوناً.

أما دلالته على تأبيد النفي فقد أثبته جمع من العلماء منسوباً إلى الزمخشري. والصحيح أن (لَنْ) لا تقتضى توكيد النفي، خلافا لما نُسب إلي

---

(١) يُنظر اللباب ٣٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ /١٦، والجنى الداني ص٢٧١.
(٢) يُنظر الكتاب ٥/٣، والمقتضب٨/٢، والأُصول١٤٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨.
(٣) يُنظر الكتاب ٥/٣، وشرح الكتاب للسيرافي٨٠/١، والمقتصد ١٠٥٠/٢، والمرتجل ص٢٠٢.
(٤) نُسب للخليل قول آخر غير هذا القول، وهو موافقته لسيبويه في أن (لَنْ) ليست مركبة وإنما هي بسيطة، يُنظر في ذلك (شرح الكتاب للسيرافي٨٠/١، والفاخر٢/ ٥٤٨).
(٥) يُنظر رصف المباني ص٢٨٥، والجنى الداني ص٢٧١، والهمع٢٨٦/٢.
(٦) يُنظر الإيضاح في شرح المفصل٢١٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش١٢/٨، والفاخر٥٤٨/٢، ورصف المباني ص٢٨٥، والارتشاف١٦٤٣/٤، والجنى ص٢٧٢.

الزمخشري[١] لتأييد مذهبه الباطل في نفي رؤية الله تعالى يوم القيامة [٢]- على حد قولهم- وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف:١٤٣]؛ وقيل أن ما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ (لا) آكَدَ من النفي بها؛ لأن المنفي بـ (لا) يكون جوابا للقسم، والمنفي بـ (لَنْ) لا يكون جوابا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد. [٣]

وأيضاً لا تفيد (لَنْ) دوام النفي وتأبيده، ونُسب ذلك إلى الزمخشري أيضا[٤] فقيل بأنه صرح في الأنموذج[٥] بأن (لَنْ) تفيد تأبيد التفي، فقال فيه:" و(لَنْ) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأبيد". وقيل: إن كلمة (التأكيد) في الأنموذج حرفت إلى كلمة (التأبيد). [٦]، ويمكن القول: بأن ما نُسب إلى الزمخشري من القول بأن (لَنْ) تفيد تأبيد التفي يحتاج إلى مراجعة وتنقيب، فبالرجوع إلى ما توفر من مصنفات للزمخشري، لم يثبت ما يؤيد ذلك.

- فقال في (المفصل) في سياق حديثه عن (لنْ) ومعناها: " (لَنْ) لتأكيد ما تعطيه (لا)، من نفي المستقبل، تقول : لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني".[٧]

---

(١) الكشاف١/١٠١، والأنموذج ص١٠٢.

(٢) يُنْظر في إثبات رؤية الله صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿ وجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة:٢٢]، وصحيح مسلم، الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.

(٣) يُنْظَر: توضيح المقاصد٤/١٧٣، الجني الداني ص٢٨٤، المغني ص٣٧٤.

(٤) مُغْني اللبيب ص٣٧٤، والتصريح على التوضيح /٢٨٦، والإتقان للسيوطي١/٥٥٢.

(٥) شرح الأنموذج ص١٠٢.

(٦) شرح الأنموذج للأردبيلي ص٢٣٣.

(٧) المفصل، ص ٣٠٧.

وليس في النص إشارة إلى تأييد النفي، فـ (لا) و(لَنْ) متوافقان في نفي المستقبل غير أن" (لَنْ) في هذا المعنى أقوى وآكد.

- أما في (الكشاف) فقد تحدث عن (لَنْ) في غير موضع، فقال في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] " فإن قلت: ما معنى (لَنْ)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)... تعليق لوجود الرؤية بوجود مالا يكون من استقرار الجبل ".[١] ، وقال في حديثه عن قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج:٧٣]، " (لَنْ) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن (لَنْ) تنفيه نفياً مؤكداً، وتأكيده ههنا دلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم ".[٢]

يتبين من نصوص الزمخشري، تأكيده على أن معنى (لَنْ) في النفي هو معنى (لا) مع توكيد النفي، وأما في الأنموذج؛ وهو ما أجمعت المصادر على أن الزمخشري تحدث فيه عن التأبيد بـ (لَنْ) فقد ثبت أنه تحدث فيه عن (لَنْ) مرتين، الأولى في نصب المضارع قال:" وانتصابه بأربعة أحرف نحو ... ولن يضرب".[٣]، والثانية في حروف النفي قال: و(لَنْ) نظيره (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد".[٤]، وعليه فنص الأنموذج لا يختلفان عما ذكر في المفصل والكشاف.

ويمكن التوفيق بين تلك النصوص، بأن يكون قد وقعت كلمة (التأبيد) بدل التأكيد في بعض نسخ الأنموذج. فما سبق كان تحقيق نسبة القول بالتأبيد للزمخشري، ولكن ثبت بالبحث والمراجعة أن بعض النحويين قد صرحوا بذلك

---

(١) الكشاف٢/ ١٩٨، بتصرف
(٢) الكشاف٣ /٣٧ .
(٣) الأنموذج، ص ١١٧، بتصرف.
(٤) السابق، ص ١٣٧.

أيضاً، كابن يعيش[١] والأزهري[٢] وغيرهما. وعليه فإن القول بأن (لَنْ) تفيد تأبيد النفي، قول غير مقبول، ومعترَض عليه، وما صاحبها من شواهد قد استفيد التأبيد فيها من أمور خارجية وليس بإفادة (لَنْ) ولا من مقتضياتها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَه﴾ [الحج:٧٣].

وتأسيساً على ما سبق وبعد استعراض آراء النحويين وأقوالهم في حقيقة (لنْ) الناصبة من حيث معناها وعملها، يمكن القول أن، مذهب سيبويه والجمهور القائل بأن (لَنْ) بسيطة وليست مركبة؛ هو الصواب والأولى؛ لأن البساطة أصل والتركيب فرع؛ ولصحة ما استدلوا به، وخُلوِّه من الاعتراضات التي وُجِّهت لغيره من المذاهب؛ ولأن ما ادعاه الفراء دعوى لا دليل عليها فلا يُلتَفت إليه. وأنه حرف نفي ينفي المضارع ويُخلِّصه للاستقبال معنىً وإن كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال، فلا تقتضي(لَنْ) توكيد النفي، خلافا لما نُسب للزمخشري.

وقد نقل ابن مالك إجماع النحويين على حرفية (لَنْ)، وبساطتها، فقال:" وذهب الخليل وسيبويه في (لَنْ) إلى أن أصلها (لا أنْ)، وأنها مركبة من (لا) النافية و(أنْ) الناصبة محذوفة الهمزة لكثرة الاستعمال، كما قالوا: ويُلُمِّه، وألزمه سيبويه بأنه لا خلاف في جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيداً لن أضرب، فلو كان أصلها: (لا أنْ) للزم تقديم ما في الصلة على الموصول، وهو ممتنع".[٣] ونقل عنه ابن هشام حكاية الإجماع على حرفية (لَنْ) وإفادتها النفي والاستقبال فقال:" (لَنْ) حرف يفيد النفي والاستقبال، بالاتفاق ...".[٤]

---

(١) شرح المفصل ١١٢/٨.
(٢) التصريح٢ /٣٥٧.
(٣) شرح التسهيل ٣٣٧/٣.
(٤) شرح قطر الندى ص ٤٨.

(المضارع المنفي بـ "لَمْ" و "لَمَّا" ماضي المعنى)

من جوازم الفعل المضارع (لَمْ) و(لَمَّا) وهما مختصان بالدخول عليه، وينفيان حدوث الفعل في الزمن الماضي، فإذا دخلتا على المضارع قلبتا معناه للمضي، فهما حرفا نفي وجزم وقلب. (١)

فـ(لم) من المفردات الثنائية التي تلزم البناء على السكون، وهي إحدى الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً، واختُلف في أصلها، بين البساطة والتركيب، فذكر الإربلي أن (لَمْ) مُجمَع على بساطتها، (٢) ثم ذهب بعض النحويين، ومنهم الزركشي إلى أنها مركبة من (لا) و(ما)، فأخذت اللام من (لا) التي هي لنفي المستقبل، والميم من (ما) التي هي لنفي الماضي، وتقديم اللام على الميم إشارة إلى أن (لا) هي أصل النفي، ولهذا ينفي بها في أثناء الكلام. (٣)، والقول ببساطتها، أولى من تركيبها؛ لأن البساطة هي الأصل، وفي التركيب تكلف لا دليل عليه، ولا داعي إليه.

أما من حيث معناها وعملها فهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، فتدخل على الفعل المضارع، فتصرف معناه إلى المضي دون لفظه، ووقوعها عليه من أجل أنها عاملة الجزم فيه، وقد وضَّح المبرد ذلك بقوله: "ومنها (لَمْ) وهي نفي للفعل الماضي، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلا للمعرب، وذلك قولك: قد فعل، فتقول مكذباً: لم يفعل، فإنما نفيت، والحروف تدخل على الأفعال فتنقلها".(٤)

---

(١) يُنظر: الكتاب ٣٥/١، والمقتضب ١٨٥/١، واللباب ٤٧/٢، وشرح المقدمة الكافية ٨٧٨/٣، والبسيط ٢٤٢/١، ورصف المباني ٢٨٠، والجنى الداني ٢٦٧.

(٢) جواهر الأدب ٢٥٥.

(٣) البرهان ٢/ ٣٧٩.

(٤) المقتضب للمُبرد ٤٦/١.

ويقول ابن هشام في سياق حديثه عن معنى (لمْ) وعملها: "(لَمْ) حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]". (١)، وقد نقل ابن مالك الإجماع على ذلك بقوله:" المضارع المنفي بـــ (لَمْ) و(لما) ماضي المعنى بلا خلاف، وهل كان ماضي اللفظ فتغير لفظه دون معناه، أو لم يزل مضارعاً فتغير معناه دون لفظه....".(٢)

و(لَمَّا) لها نفس عمل (لَمْ) في المضارع بعدها، فهما أختـــان مـــن حيـــث الدخول على المضارع، وجزمه، وقلب معناه إلى المضي، إلا أن بينهمـــا فـــرقاً لطيفاً من جهة المبنى والمعنى، فأما المبنى فإن (لَمْ) بسيطة على القـــول الأكثـــر عـــند النحويين، وأما (لمَّا) فهي (لَمْ) وركبت معها (ما) (٣) . وأمـــا مـــن جهـــة المعنى فإن التركيب في (لمَّا) زاد في معناها أن تضمن معنى التوقـــع والانتظـــار واستطال زمان فعلها المنفي فإذا نفـــيت بها وجـــب اتصال النفي بحـــال الـــتكلم، وذلك كقول الشاعر:

فإنْ كنتُ مأكولاً فكنْ خيرَ آكلٍ *** وإلا فأدْرِكْني ولَمّا أمزَّقِ(٤)

وتنفرد (لمَّا) أيضا بتوقع ثبوت منفيها كقوله تعالى:﴿ بَـــلْ لَمَّـــا يَـــذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص:٨] أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه. وكقوله تعـــالى:﴿وَلَمَّـــا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُم﴾ [الحجرات:١٤] أي: إلى الآن ما دخل في قلوبكم، وسوف يدخل، و(لَمْ) لا تقتضى ذلك. (٥) فلا يلزم مع (لَمْ) اتصال النفي واستغراقه للـــزمن

---

(١) مغني اللبيب٣٦٥.

(٢) شرح التسهيل ٣٥/١

(٣) الكتاب٣٠٧/٢.

(٤) البيت من الطويل، للمزق العبدي، ويُنظر الاشـــتقاق ص٣٣٠، وجمهـــرة اللغـــةص٨٣٣، وخزانة الأدب ٢٨/٧، مغني اللبيب لابن هشام ص٣٦٧.

(٥) التصريح على التوضيح للأزهري٣٦٦/٤ .

الماضي، ومنه قوله تعالى:﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان:١] وقد يكون متصلاً بالحال ولكنه ليس بلازم وذلك كقوله تعالى:﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّى شَقِياًّ﴾.[مريم:٤]

ومع إجماع النحويين على أن (لم) و(لمَّا)، حرفا جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا فتصرف معناه إلى المضي دون لفظه، ووقوعها عليه من أجل أنها عاملة الجزم فيه، وهو ما قال به سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وتبعهما بعض النحويين كابن السراج[٣] والفارسي[٤] والرماني[٥] والعكبري[٦]، إلا أن بعض النحويين قد ذهب للقول بأن عمل(لم) و(لمّاَ) في المضارع بعدهما، على عكس ما أجمع عليه النحويون، فذهبوا للقول بأن (لَمْ) تدخل على الفعل الماضي، فتصرف لفظه إلى المضارع دون معناه، ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، وهذا ما ذهب إليه الجزولي [٧] وممن تبعه كابن عقيل[٨]، والواقع أن هذا رأي ضعيف، ولا يُعتد به؛ لإجماع النحويين على خلافه، فالمضارع بعد أدوات الجزم (لم) و(لمَّا)، مجزوماً ومعناه الماضي. ويساند هذا الرأي من القياس ما يلي:

---

(١) الكتاب ١/١٣٥، ٤/٢٢٠
(٢) يُنظر المقتضب١/ ١٨٥.
(٣) يُنظر الأصول ٢/١٥٧.
(٤) يُنظر الإيضاح العضدي ص٢٥٠.
(٥) يُنظر معاني الحروف ١٠٠.
(٦) يُنظر اللباب ٢/٤٧.
(٧) شرح المقدمة الجزولية٢/٦٠.
(٨) يُنظر المساعد٣/١٢٨.

– أن له نظيراً وهو دخول (لو) على المضارع ويكون المعنى على المضي، أما القول الثاني فلا نظير له. (١)

– أن المعنى يتغير بحسب ما يدخل عليه. (٢)

– يلزم على القول الثاني أن يكون أصل دخول (لَمْ) على الماضي لفظاً، وهذا الأصل غير منطوق به، فلا يعلم كونه أصلاً.

– أنها تشبه (إنْ) الشرطية من حيث إنها تنقل الفعل من زمان إلى زمان آخر فجزمت كما تجزم (إنْ).

(١) يُنظر الجنى الداني٢٦٧، ٢٦٨.
(٢) يُنظر شرح المفصل ١٠٩/٨.

المبحث الثالث

(العـوامـل)

(إعمال المبتدأ في موضع المجرور بحرف جر زائد)

يُعرف حرف الجر بأنه: ما دل على معنى في غيره، أي بارتباطه مع غيره من الكلام. وتنقسم حروف الجر باعتبارات متعددة، منهـا الأصـالة، والزيـادة. فحروف الجر من حيث الأصالة، والزيادة على قسمين:

- قسم يخل سقوطه بالكلام فلا يتصل بعضه ببعض وهـو حـرف الجـر الأصلي، وهو الذي يضيف المعنى الفرعي إلى ركني الجملة، ويعمل فيمـا دخـل عليه الجر لفظا وموضعا، ويحتاج مع مجروره إلى متعلق، نحو: جلس محمد في البيت.

- وقسم زائد لتوكيد المعنى لا يخل سقوطه، ولا يضيف معنىً فرعياً إلـى ركني الجملة، ولكنه يساعد على ربط الجملة وتقويتها، ولا يحتاج مع مجـروره إلى متعلق، وهو حرف الجر الزائد، فعمله في اللفظ وأما الموضع فيبقـى علـى أصله.

ومن النحويين من زاد قسماً ثالثاً، وهي حروف جـر شـبيهه بالزائـد، وهي الحروف التي تُضيف للجملة معنى جديدا، ولكنها لا تتعلق بهـا. ولا يُوجـد حرف جر شبيه بالزائدة إلا "ربَّ". نحو: رُبَّ قولٍ أحسن من عمل. فرُبَّ: حـرف جـر شبيه بالزائد مبني لا محل له من الإعراب.

ومحل الحديث هنا، هو حرف الجر الزائد، ومواضع زيادته، ومدى تأثيره في المجرور به، وقد وضح ابن جني أن من خصائص حروف الجر أن تأتي فـي

بعض المواضع لتعدية بعض الأفعال الضعيفة في العمل، بمعنى أن هذه الأفعال تكون قاصرة للوصول إلى المفعول به بنفسها، فيؤتى بحرف جر ليكون سبباً، أو واسطة بين الفعل ومفعوله لكي يعمل فيه النصب.

وقد فصل ابن جني ذلك الأمر فقال:" اعلم أن هذه الحروف أعنى "الباء" و"اللام" و"الكاف" و"من" و"عن" و"في" وغير ذلك إنما جرت الأسماء من قبل أن الأفعال التي قامت قبلها ضعفت عن وصولها ولإفضائها إلى الأسماء التي بعدها وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية الواصلة للمفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة ... فلما احتاجت هذه الأفعال لهذه الحروف لتوصلها إلى بعض الأسماء جعلت تلك الحروف جارة وأعملت هي في الأسماء ولم يفض إلى الأسماء النصب الذي يأتي من الأفعال، لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الواصل بنفسه والواصل بغيره، ليميزوا السبب الأقوى من الأضعف".(١)

وقد تزاد حروف الجر في مواضع كثيرة، منها(٢) :

- زيادته في الفاعل كقولهم: ما جاء من أحدٍ، فـ (أحدٍ) فاعل لـ (جاء) وجاء مجروراً بـ (من) وحرف الجر هنا زائد، ولا عمل له، فلو سُقط من الجملة، استقامت بدونه، فالفاعل(أحد) مجرور بحرف الجر لفظاً فقط، ولكنه باقي على محله من الرفع؛ لأن الفاعل حكمه ومحله دائماً الرفع، وتقدير الكلام: ما قام أحدٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الرعد:٤٣]. فلفظ الجلالة مجرور بحرف (الباء) وموضع الجر هنا زائد، لا يخل سقوطه بالمعنى، فالفاعل وهو لفظ الجلاله (الله) مجرور لفظاً بالباء، مرفوع على المحل.

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني١/١٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب١/١٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش٨/٢٤، والبحر المحيط لأبي حيان٢/٧١.

– زيادته في المفعول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾ [الأعراف:١٠٢] فكلمة (عهد) مفعول به للفعل (وجد)، وجاءت مجرورة لفظاً بـ (من) زائدة، فهو مجرور في اللفظ، ولكنه منصوب على المحل، وتقدير الكلام: وما وجدنا لأكثرهم عهداً، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]. والتقدير على إسقاط (اللام)، ولا تلقوا بأيديكم التهلكةَ.

– زيادته في المبتدأ كقولهم: بحسبُك أن تفعلَ الخير، ونحو: هل من أحدٍ؟ فكلمة (حسبك) مبتدأ، وقد جاء مجروراً بحرف الجر (الباء) وهو زائد في الجملة، ولا عمل له، وإذا حُذف لا يخل بالمعنى، والتقدير: حسبك أن تفعل الخير.

وقد قال سيبويه عند حديثه عن معني حروف الجر الزائدة، ومواضع زيادتها:" وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ... وكذلك: كفي بالشّيبِ، لو ألقى الباء استقام الكلام".(١)

وقد أجمع النحويون على موضع ما بعد الجر الزائد من الإعراب، يكون بحسب ما قبله، بمعنى أنه باقٍ على محله من الإعراب، فالفاعل في محل رفع، والمفعول في محل نصب، والمبتدأ في محل رفع، يقول ابن السراج موضحاً ذلك: " وكذلك قولك: هل من طعامٍ؟ وإنما هو: هل طعامٌ؟ فموضع (من طعام)، رفع بالابتداء".(٢)

وقد نقل ابن مالك الإجماع على أن ما قبل حرف الجر الزائد عامل فيما بعده، سواء كان فعل، أو مبتدأ، أو غير ذلك، فأشار إلى حكاية الإجماع على عمل الابتداء في المبتدأ المجرور بحرف جر زائد حيث فقال: "... كما له (يعني

---

(١) الكتاب٢/٢٦، وينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني١/١٤١، وارتشاف الضرب لأبي حيان٤/١٧٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١١٥.

(٢) الأصول لابن السراج ١/ ٦٨.

الابتداء) بإجماع عمل في موضع المجرور بـــ (مِنْ) في نحو: هل من رجل فـــي الدار؟".[١]

وإذا أتى تابعٌ بعد الاسم المجرور بحرف جر زائد ،فيُعرب علـــى موضـــع محل متبوعه، وقيل: يُعرب تابعٌ له لفظاً، لا محلاً، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَـــهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعـــراف:٧٣] برفع (غيره) على محل(إله)؛ لأن محله الرفع على الابتداء، وقرئ بجره على اللفظ .[٢]

وبناءً على ما سبق، يمكن القول: بأن موضع الاسم المجرور بحرف جـــر زائد، سواء كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأً، يكون حسب ما قبله، فالعامل فـــيه قد يكون الابتداء، أو الفعل، أو غير ذلك، حسب موقعه، وذلك بناءً ما أجمع عليه النحويون، وأيده السماع من القرآن الكريم.

---

(١) شرح التسهيل ٢/٦٩.

(٢) قرأ بالجر الكسائي وأبو جعفر على النعت أو البدل من "إله" لفظاً، والباقون بـــالرفع علـــى المحل.، ينظر: إتحاف فضلاء البشر ص٢٢٦.

المبحث الرابع

(الأعاريب)

إعراب التاء فاعل في (أَرَأَيتَ) بمعنى (أَخبرني)

من الضمائر المتصلة (التاء)، وتكون للمتكلم نحو: قرأتُ، وللمخاطب: قرأتَ، وللمخاطبة: قرأتِ [١] ، وهذه التاء من ضمائر الرفع المتصلة، وتحل محل الفاعل دائماً؛ لذلك تعرب في محل رفع فاعل باتفاق النحويين.

ومن الضمائر المتصلة أيضاً الكاف، وهي من ضمائر النصب المتصلة، وقد تجتمع التاء والكاف في كلمة واحدة، وهنا تكون التاء في محل رفع، والكاف في محل نصب، فيقال مثلاً: عند مجيء الكاف للمخاطب المذكر: أكرمتُكَ، وللمؤنث: أكرمتُكِ، وتكون في محل نصب مفعول به.

ومع أن التاء والكاف من الضمائر التي تشغل محلاً دائماً من الإعراب، إلا أن هناك أسلوباً قد تجتمع فيه التاء والكاف معاً ولا تشغل الكاف محلاً من الإعراب، بل تكون مجرد حرف خطاب لا محل له من الإعراب. [٢] فقد خرج هذا الأسلوب عن القاعدة، وهو قولهم:(أَرَأَيتَكَ) بمعنى:(أخبرني) وهو من الفعل (رَأَى) وقد التُزِم فيه صيغة الماضي، وسُبِق بهمزة الاستفهام، وتلحقه تاء موحَّدة مفتوحة دائماً للمفرد المخاطب بنوعيه، والمثنى، والجمع بنوعيه، يتصل بها في

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٣، وينظر: معاني القرآن للفراء٣٣٣/١، والمسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص١٣٨، واللسان ٢٤٩/١٤ (رأى).

(٢) الكتاب٢٤٥/١، و معاني القرآن للأخفش ٤٨٨/٢، و المقتضب ٢٠٩/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٧٠/٢.

الغالب كاف خطاب، وتختلف باختلاف المخاطب إفراداً، وتثنيةً، وجمعاً، وتأنيثاً، نحو: (أَرأَيتَكَ)، و(أَرَأَيتَكِ) و(أرأيتَكُما)، و(أرأَيتَكُمْ)، و(أَرأَيْتَكُنَّ).

وقد ورد هذا الأسلوب كثيراً في القرآن الكريم، وفي كلام العرب بمعنى: (أخبرني) وقد جمع فيه بين حرفين دالين على المخاطب وهما التاء والكاف. ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء:٦٢] وقوله تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام:٤٠]

وتأتي التاء موحَّدة مفتوحة دائماً في هذا الأسلوب، سواءً كانت للمخاطب المفرد بنوعيه، أو للمثنى، أو للجمع بنوعيه، وقد بيَّن الفراء ذلك فقال: "وتترك التاء موحدة مفتوحة للواحد والواحدة والجمع في مؤنثه ومُذكَّره فتقول للمرأة: أرأيتَكِ زيداً هل خرج؟ وللنسوة: أَرأيتَكُنَّ زيداً ما فعل؟" [(١)] فقد استغنوا بما اتصل بحرف الخطاب عن التثنية والجمع والتأنيث لعلامة الضمير التي هي التاء[(٢)]. وتكون الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب. [(٣)]

ووضح الأخفش ذلك بقوله:" فهذه الكاف ليس لها موضع تسمَّى بجرٍ ولا رفعٍ ولا نصبٍ، وإنما هي من المخاطبة مثل كاف(ذاك)" [(٤)]. وقال الزجاج أيضاً: " والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أن الكاف لا موضع لها ".[(٥)]

---

(١) معاني القرآن للفراء١/٣٣٣، معاني القرآن للأخفش١/٢٩٩، واللسان ١٤/ ٢٤٩ (رأى).
(٢) يُنظر: المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص١٣٨.
(٣) الكتاب١/٢٤٥، ومعاني القرآن للأخفش٢/٤٨٨، والمقتضب٣/٢٠٩، ومعاني القرآن للزجاج٢/٢٧٠، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص٧٥.
(٤) معاني القرآن للأخفش١/٢٩٩.
(٥) معاني القرآن للزجاج٢/،٢٤٦ وينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي٣/٣٠٩، جامع البيان للطبري٧/١٩١، تفسير القرطبي٦/٤٢٣، اللسان١٤/٢٩٤.

وقد حكم النحويون على الكاف بالحرفية؛ لأن الفعل (رأى) في الأصل يتعدى إلى مفعولين نحو: أرأيتَكَ زيداً ما فعل؟، فـ (زيداً) هو المفعول الأول، و (ما فعل) في موضع المفعول الثاني، والكاف لا محل لها من الإعراب، ولو سقطت من الكلام لصح فتقول: أرأيتَ زيداً ما فعل.

وهناك من النحويين من خالف القول بحرفية (الكاف)، وذهبوا إلى أن لها محلاً من الإعراب وهو النصب، ومن هؤلاء الكسائي والفراء، فقال الفراء في معرض حديثه عن هذا الأسلوب: "...وموضع الكاف النصب"(١)

وتأتي التاء مفتوحة دائمًا في هذا الأسلوب وعلل ابن جني لذلك بقوله: " وإنما فُتِحَت التاء في كل حال، واقتصر في علامة المخاطبين، وعددهم على ما بعد التاء في قولك للرجل:

أرأيتَكَ زيداً ما صنع؟ وللمرأة: أرأيتَكِ زيداً ما فعل؟ وأَرأيتَكُما، وأَرأيتَكُم، وأَرأيتَكُنَّ بفتح التاء البتة؛ لأنها أُخلصت اسماً، وجعلت علامة الخطاب فيما بعد"(٢)

ويتبين مما سبق ومن خلال ما نص عليه ابن جني أن وموضع هذه التاء رفعٌ؛ وتكون في موضع الفاعل؛ لأنها في غير هذا التركيب كذلك بإجماع النحويين، وما حُكم عليه بالإجماع والاتفاق يجب اتباعه، واجتناب ما خالفه من أقوال.

وقد نقل ابن مالك الإجماع على أن التاء فاعلٌ في غير هذا الأسلوب فقال:" التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل [أرأيتَكَ] بإجماع ".(٣)

---

(١) ينظر: معاني القرءان للفراء ٣٣٣/١.
(٢) سر صناعة الإعرب٣١٢/١.
(٣) شرح التسهيل٢٤٧/١.

ولم يقف القول بحكاية الإجماع على ذلك عند ابن مالك، بل حكى الإجماع غيره من النحويين؛ كالسيوطي فقال: "تتصل هذه الكاف- يعني الكاف الحرفية- بـ (أَرأَيتَ) بمعنى: (أخبرني) نحو: (أرأيتَكَ يا زيدُ عمراً ما صنع) ...، ثم قال بعد ذكره خلاف النحويين في حقيقة هذه التاء والكاف "... وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع ".[١]

إعراب (أَمْس) إذا فقدت شرطاً من شروط البناء

(أمس)، وهو اليوم الذي قبل يومك، وللعرب فيه ثلاث لغات: [٢]

- **إحداها**: إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً؛ للعدل عن الأمس، نحو: مضى أمس، وشاهدتُ أمس، وما رأيت زيداً مذ أمس .

- **الثانية**: إعرابه إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم، ومنه:

اعتصم بالرجاء إنْ عنَّ باسُ * وتناس الذي تضمن أمسُ.** [٣]

فأمس مرفوع على الفاعلية ولم ينون.

- **الثالثة**: البناء على الكسر مطلقاً في حالة الرفع والنصب والجر، وهي لغة أهل الحجاز، تقول: ذهب أمسِ بما فيه، وأحببت أمسِ، وما رأيتك مذ أمسِ.

---

(١) هَمْع الهوامع للسيوطي١/٢٥١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٢٣، أوضح المسالك٤/١٣٢، شرح المفصل لابن يعيش٤/١٠٦، همع الهوامع للسيوطي٢/١٣٨، التصريح على التوضيح للأزهري٤/ ٢٦٨.

(٣) البيت من الخفيف،وهو بلا نسبة في أوضح المسالك لابن هشام٤/١٣٣، والمقاصد النحوية٤/٣٧٢، وهمع الهوامع للسيوطي٢/٣٩، وشرح الأشموني٣/٣٩٣.

فمما سبق يتبين أن الخلاف في (أمس) يتحقق في ثلاث حالات: إذا لم يُضف، و لم يقترن بالألف واللام ولم يقع ظرفاً.

وقد اتفق النحويون على إعراب(أمس) إذا توافر فيه أحد الأمور الآتية:

- إذا أريد بـ "أمس" يوم من غير معين فهو يوم من الأيام الماضية المبهمة، أي: أمس من الأموس.

- إذا جمع جمعَ تكسير نحو: أُموس.

- إذ عرف بالألف واللام نحو: الأمس.

- إذا أضيف نحو: أمسُ يومِ الخميس.

- إذا صغر على رأي من يرى تصغيره، كالمبرد وابن برهان، وذلك نحو: أُميس.

وقد نقل ابن مالك الإجماع على إعرابه في تلك الأحوال حيث قال: " فإن كُسِّر أو صُغِّر أو أُضِيف أو قارن الألف واللام أُعرِب باتفاق".(١)

وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحدٍ من النحويين اللاحقين لابن مالك، منهم الرضي فقد

قال:" فإن نكّر (أمس) كقولك: كلُّ غدٍ يصير أمساً، وكلُّ أمسٍ يصير أوَّل من أمسٍ، أو أضيف

نحو: مضى أَمْسُنا، أو دخله اللام نحو: ذهب الأمسُ بما فيه أُعرِبَ اتفاقاً؛ لزوال علة البناء وهي تقدير اللام".(٢)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٢٣.

(٢) شرح الكافية للرضي٣/٢٢٩.

ونقله ابن هشام أيضاً فقال: "وإذا أُريد بـ (أمس) يوم من الأيام الماضية، أو كُسِّر، أو دخلته "أل"، أو أُضِيف أُعرِب بإجماع، تقول: فعلت ذلك أَمْسا أي في يومٍ من الأيامِ الماضية وقال الشاعر:

مَرَّتْ بنا أول من أُمُوسِ *** تميسُ فينا ميسةَ العروسِ

وتقول: ما كان أطيب َأمسنا".(١)

فإذا توافرت في (أمس) حالة من الحالات السابقة، تعين إعرابه بإجماع النحويين، أما إذا لم تتحقق فيه إحدى هذه الحالات، كأن استُعمِل مجرداً من (أل) والإضافة، أو وقع ظرفاً معيناً، تعين بناؤه باتفاق النحويين.

وقد نقل الإجماع على هذا الموضع بعض النحويين كابن هشام قال: "وإن استعملت المجرد المراد به معين ظرفاً فهو مبني إجماعاً ".(٢)

وقد وضح السيوطي أيضاً اتفاق النحويين على بناء (أمس) في تلك الأحوال، فقال:" فإن استعمل ظرفاً فهو مبني على الكسر عند جميع العرب".(٣)

---

(١) شرح شذور الذهب ص١٠٠، وشرح قطر الندى ص١٥والرجز بلا نسبة في الدرر٣/١٥٩، وشرح شذور الذهبص١٢٩، والمحتسب٢/٢٢٤.والشاهد:قوله:"أموس"، حيث جمع كلمة(أمس) وهو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة، وكونه مجموعاً أبعده من البناء، ولذلك أُعرب.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام٤/١٣٥.

(٣) هَمْع الهوامع للسيوطي٢/١٣٨.

المبحث الخامس

(العلة)

علة بناء "الآن "

"الآن" ظرف زمان للوقت الذي أنت فيه، الفاصل بين ما مضى وما هو آتٍ، كقوله تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابَاً رَّصَداً﴾ [الجن:٩] وعبر ابن قتيبة عن هذا المعنى فقال: "(الآن) هو الوقت الذي أنت فيه، وهو حدِّ الزمانين، حدِّ الماضي من آخره، وحدِّ الزمان المستقبل من أوله"(١) وهو من الأوان، فأصل ألفه واو، وقيل هو من الحين، فأصل الألف ياء. (٢)

ويختص هذا الظرف بملازمته "أل" في حالة البناء، ومن المعلوم أن ما تدخله" أل" حقه أن يعرب، كما هو الحال في "أمس" كقولهم: خرجتُ أمس، فإذا دخله التعريف كان معرباً.

والأصل فيه أن يكون معرباً؛ لتحقق موجبات الإعراب، وهو ملازمته (أل) ولكن العرب لم تستعمله إلا مبنياً؛ وقد اتفق النحويون على أنه مبني وعلامة بنائه الفتح، وقد مثَّل سيبويه لبنائه على الفتح بقوله : " قالوا : من الآنَ إلى غدٍ".(٣)

وقد تلمس النحويون علةً لبناء هذا الظرف، عندما رأوا كثرة استعمال العرب لهذا الظرف مبنياً مع أن حقه الإعراب، واختلفوا في علة بنائه على عدة أقوال(٤):

---

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص٥٣٣.
(٢) يُنظر:العين٨/٤٠٤، والكتاب٤/٣٤٥، الخصائص٢/٣٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك١/٨٤١.
(٣) يُنظر: الكتاب ٢/٤٠٠، والأصول لابن السراج٢/١٣٧.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري٢/٥٢١، وشرح المفصل لابن يعيش٤/١٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٩، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٤٢٤.

الأول: أنه بُني لتضمنه معنى اسم الإشارة، فقولك: أنت تفعل كذا إلى الآن معناه: أنت إلى هذا الوقت تفعل، وهذا رأي سيبويه، وتبعه بعض النحويين في هذا القول، منهم الزجاج، فقال معللاً بناء(الآن):" ... وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة، المعنى: أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلم يعرب (الآن) كما لا يعرب (هذا)". [١]

الثاني: أن أصله:(آن) فعل ماض بمعنى حان، فلما أُدخل عليه الألف واللام تُرك على ما كان عليه من الفتح، وهو قول الفراء[٢]، ونسب للكسائي[٣]، وعامة الكوفيين[٤]، ونظره بحديث:" نهي رسول الله (ﷺ) عن قيل وقال وكثرة السؤال"[٥]، وقولهم: "من شبَّ إلى دبَّ"[٦] بمعنى: أنه بقي على بنائه استصحاباً للأصل.

الثالث: قيل: بُني لأنه وقع من أول وهلة معرفاً بالألف واللام، وسبيل ما دخل عليه حرف التعريف أن يكون منكوراً شائعاً في الجنس ثم يعرف به، فلما خرج على غير بابه بني، ونسب ذلك للمبرد[٧] ، وقال بقوله ابن السراج[٨]، واختاره الزمخشري. [٩]، وردَّه ابن مالك بلزوم ذلك لـ"

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١٥٣/١، ٢٤/٣.
(٢) معاني القرآن الفراء ٤٦٨/١، وانظر: تأويل مشكل القرآن ص ٥٢٣.
(٣) اللامات ص ٣٧.
(٤) الإنصاف للأنباري ٥٢٠/٢.
(٥) الحديث رواه البخاري عن المغيرة بن شعبة في كتاب الأقضية١٣١٤/٣ برواية: إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال ... ورواه أحمد بنفس اللفظ في مسنده٨٦/١٤ .
(٦) المثل في: الميداني٧/٢.
(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي١٧٩/١، واللامات ص ٣٧.
(٨) ينظر: الأصول١٣٧/٢.
(٩) ينظر: المفصل ص ٣٣.

الجماء الغفير" ونحوها، وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف، لبني كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره وهو باطل.

ونقل ابن مالك الإجماع على ذلك فقال: "ولو كان هذا سببَ بنائه لبُني (الجمَّاء الغفير) و(اللات) ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبةً لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كلّ اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلك مُجمَع عليه فوجب اِّطراح ما أفضى إليه".(١)

الرابع: وقيل: بُنِي (الآن) لشبهه بالحرف، حيث ألزم موضعاً واحداً؛ وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت في أوليتها غير زائلة عنها ولا بارحة منها، والحروف مبنية فكذلك ما شابهها، وهو قول السيرافي(٢) كما كما أجازه ابن مالك معللاً لذلك:" بشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف وقت وحين وزمان ومدة".(٣)

وقد نقل العكبري الإجماع على بناء (الآن)، إذا تحقق علة بنائها فقال: " وأما (الآن) فاسم لدخول الجار عليها كقولك: من الآن وإلى الآن، وكذلك الألف واللام ... واتفقوا على بنائها فعلى قول الفراء هي فعل ماض فلا ريب في بنائها... وقال الزجاج: بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة لأن المعنى في قولك: فلان يصلي الآن أي في هذا الوقت".(٤)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك٢/٢١٩.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي٢/٢١٩، وينظر: الإنصاف٢/٥٢٣.
(٣) شرح التسهيل٢/٢١٨.
(٤) اللباب ٢/٨٨، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٢١٨.

وعلى عكس ما سبق من كثرة استعمال هذا الظرف مبنياً، فقد ورد عنهم القول بإعراب (الآن)، تمسكاً بقول الشاعر [١] : كَأنّهما مِلآنِ لم يَتَغيـَّرا * وقَدْ مرَّ للدارينِ من بعدنا عصر

أراد من الآن فحذف النون لالتقاء الساكنين، وأعرب "الآن" فجره بالكسرة لدخول "من" عليها، فصارت عند هذا الشاعر معربة.

وقد اختار السيوطي القول بإعراب (الآن) فقال مصرحاً:" والمختار عندي القول بإعرابه؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وإن دخلته (من) جر".[٢]

وردَّ ابن مالك قول السيوطي وضعفه بقوله: "قلت": وفي الاستدلال بهذا ضعف؛ لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في(الآن) لغتان بالفتح والكسر كما في (شتان)، إلا أن الفتح أكثر وأشهر".[٣]

ويمكن القول بأن ما ذهب إليه ابن مالك من تضعيف القول بإعراب (الآن) ورد ما ذهب إليه السيوطي، هو القول الصواب؛ لأنه لم يرد عن العرب سماع غير هذا البيت يدل على الإعراب، وكل ما سمع منهم البناء، إضافةً إلى ما نص عليه ابن مالك من الإجماع على القول ببنائه إذا تحقق علة بنائه، تابعاً لمن سبقه القول بذلك من النحويين وهو العكبري.

---

(١) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي، وهو في: أشعار الهذليين٢/٩٥٦، وأمالي القالي١/١٤٨، والخصائص١/٣١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/٤٨٩، والشاهد: قوله:"ملآن.." حيث أُعرب (الآن) معربة بسبب بدخول(من) عليه.

(٢) همع الهوامع٢/١٨٧.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٠، وينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/٣٦٣.

المبحث السادس

(التراكيب)

وجوب تقدير الفعل في الظرف والجار والمجرور الواقعَيْن صلة

إذا وقع الظرفُ أو الجار والمجرور صفةً لموصوف أو صلةً لموصول، أو خبراً لمُخبَر عنه، أو حالاً لذي حال، تعلَّق الظرف أو الجار والمجرور بمحذوف وجوباً تقديره: (كائنٌ أو استقَر).

فالظرف والجار لابد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه في غير الواقعين صلة،[١] فإذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبراً تعلق بمحذوف وجوباً، والمتعلَّق إما من قبيل المفرد، وهو ما في معنى (كائن)، نحو: ثابت ومستقر، وإما أن يكون من قبيل الجملة، وهو ما في معنى:(استقر وثبت) [٢]. وإذا وقع الظرف أو الجار والمجرور صفة لموصوف تعلَّقا بمحذوف وجوباً تقديره (كائن)؛ لأن الأصل في الصفة الإفراد، أو (استقر)؛ لأن الأصل في العمل للأفعال.

وإذا وقع الظرف أو الجار والمجرور حالاً، تعلَّقا بمحذوف وجوباً تقديره: (كائن) أو (استقر). أما إذا وقعا صلةً لموصول، تعلَّقا بمحذوف وجوباً تقديره (استقر) ولا يجوز (مستقر) كما سبق في وقوعهما خبراً أو صفة أو حالاً؛ لأن الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد، والأصل في الصلة أن تكون جملة. فإذا قيل: (جاءَ الذي في الدارِ). فـ (في الدار) جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً صلة الموصول، تقديره: (استقَرَّ)، فيقال: (جاء الذي استقرَّ في الدارِ)، ولا يصح

---

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٣، والبسيط لابن أبي الربيع١/٢٨٢، ٢/٦٤٨، وتوضيح المقاصد للمُرادي١/٢٣٨، وشرح الألفية لابن عقيل١/١٥٥، والتصريح على التوضيح للأزهري١/٤٦١.

(٢) يُنظر شرح الأشموني١/٢٦٧.

أن يقال: (جاءَ الذي مُستقرٌ في الدارِ)؛ لأن (استقر) فيه ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود على الذي، والمحذوف هو العائد، فبهذا تكون الصلة جملة من فعل وفاعل، وصلة الموصول لابد أن تكون جملة، فإذا قُدِّر المتعلَّق فعلاً فيقدر معه فاعلاً مستتراً، وبذلك تكون صلة الموصول جملة، وأما إذا قُدِّر اسماً فليس هناك من جملة لجعْلها صلة للموصول. وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء:١٩] فقوله: ﴿فِي السَّمَاوَاتِ﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً تقديره: (استقر) وهو صلة للموصول. (١)

واشتَرط النحويون في الظروف والمجرورات الواقعة صلة للموصول أن تكون تامة، ومعنى تامة، أن يكون في وصل الموصول بها فائدة، نحو: جاءَني الذي في الدارِ، والذي عندك، فلو قيل: جاءنِي الذي اليوم، أو جاء في الذي لكَ. لم يُستَفد بها فائدة. (٢)

وقد أجمع النحويون على ما سبق إليه القول من أن متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعَين صلةً لابد أن يكون فعلاً، ولا يصح تقديره بشبه الفعل، وقد نقل الإجماع على ذلك ابن مالك حيث يقول:" الظرف الموصول به جملةٌ في المعنى؛ لأنه لابد من تعلقه بفعل لا يستغنى عن فاعل، وكذا حرف الجر الموصول به. وذلك نحو: عرفت الذي عندك، أي الذي استقر عندك، والذي في الدار، أي الذي استقر فيها، وتقدير الفعل هنا مجمع عليه بخلاف تقديره في غير صلةٍ ففيه خلاف".(٣)

---

(١) يُنظر التصريح بمضمون التوضيح٢/٥١٣.
(٢) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور١/١٨٠.
(٣) شرح التسهيل١/٢١١.

ونقل عنه حكاية الإجماع بعض من لحقه من النحويين، كأبي حيان، فقال موافقاً ابن مالك في نقله الإجماع: " قال المصنف وتقدير الفعل هنا مجمع عليه، وهذا كما ذكر، لا نعلم خلافاً في تقدير العامل جملة".(١)

ونقل الإجماع أيضاً ابن هشام، معللاً وجوب تقدير الفعل في باب الصلة، فقال: "لا خلاف في تعيّن الفعل في باب القسم والصلة؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين".(٢)

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن القول بأن ما أجمع عليه النحويون من عدم جواز إظهار متعلق الظرف أو الجار والمجرور يجب إتباعه وعدم مخالفته؛ وذلك لأن الظرف نائب عنه فلا يُجمَع بينهما للعلم به. وأيضاً لأن القول بجواز إظهار المتعلَّق مردود، وما ورد خلافاً لذلك فهو شاذ ولا يُقاس عليه.

وأيضاً يمكن القول بأنه لابد أن يكون متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين صلة فعلا؛ وذلك الظرف الواقع صلة يكون في موقع لا يغنى فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأوَّل بجملة، والظرف المُخبر به واقع موقعاً هو للمفرد بالأصالة وإذا وقعت الجملة فيه تأوَّلت بمفرد، فلا يصلح أن يُعامَل أحدهما معاملة الآخر. ويُسانده أيضاً أن الخبر الظرفي يُشبه الصلة الظرفية، والصلة لا تُقدَّر إلا فعلاً حتى تكون جملة، فكذلك ما يُشبهه وهو الخبر.

جواز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأً خبره مفرداً وكان صلةً لأي

العائد : هو الضمير الذي يعود على الموصول، ويربط بينه وبين جملة الصلة، ويكون مذكورا في الجملة، وقد يكون مقدراً، ويُعرب العائد حسب موقعه

(١) التذييل والتكميل٣/١٠٤، وارتشاف الضرب٢/١٠٠١.
(٢) مغني اللبيب لابن هشام ص٥٨٣.

من الجملة. فقد يأتي مرفوعا كما في نحو قولهم: (جاءَ الذي هو عونٌ لكم)؛ لأنه مبتدأ، وعون خبره، وقد يأتي منصوباً، في نحو: (سررتُ من الذين كافأتَهُم)؛ حيث وقع مفعولاً به للفعل كافأ، وقد يأتي مجرورا بحرف الجر، كما في نحو: (استمعتُ إلى الذين استَمعتَ إليهم). وقد يحذف العائد إذا أمن اللبس، ويتحقق أمن اللبس بألا يكون الجزء الباقي بعده صالحا للصلة، وتأسيساً على ذلك، اختلفت حالات حذف العائد، من حيث الامتناع والجواز، كالتالي:

أولاً: امتناع حذف العائد على الموصول في المواضع التالية:

- إذا كان العائد مرفوعاً غير مبتدأ، بأن يكون فاعلاً مثلاً نحو قولهم: جاء اللذان قاما، أو يكون نائباً عن الفاعل، نحو: جاء اللذان ضُرِبا، أو خبر لمبتدأ نحو: جاء الذي الفاضل هو، أو خبر لـ (إنَّ) وأخواتها نحو: جاء الذي إنَّ الفاضل هو. (١)

- إذا كان العائد مبتدأً خبره جملة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ [الماعون:٦]، أو ظرفاً نحو: جاءني الذي هو في الدار؛ لأن ما بعده من الجملة والظرف يصلح أن يكون صلة بعد حذفه فلا يُدرى أحُذف من الكلام شيء أم لا.

- إذا لم يؤمن اللبس ينطبق على جميع أسماء الموصول، بما في ذلك (أيّ) الموصولة. فإذا قيل مثلاً: يَسرنِي أيُّهم هو متفوق، فلا يجوز حذف الضمير (هو)؛ لأن الكلام يتم بدونه إذا حُذف، ولم يعلم فيما إذا كان هناك ضمير محذوف أم لا.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/١، التذييل والتكميل٨٥/٣.

ثانياً: جواز حذف العائد على الموصول مطلقاً، إذا كان العائد مبتدأ خبره مفرد، على ما ذهب إليه الكوفيون، وبشرط طول الصلة- في غير "أيّ"- عند البصريين،(١) كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف:٨٤]. وقوله تعالى: ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [هود:٧]، فقد حذف الضمير في الآيتين السابقتين؛ لأنه وقع مبتدأ، وخبره مفرد، والتقدير في الأولى: (وهو الذي في السماء إله)، وفي الآية الثانية: (أيكم هو أحسن عملا).

ثالثاً: جواز حذف العائد المرفوع، إذا كان العائد مبتدأ خبره مفرد، وكان الموصول (أيّاً)، طالت الصلة أو لم تطل، وهذا باتفاق النحويين، نحو: يعجبني أيُّهُم هو قائم، وأيهم قائمٌ (٢)، وكقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] .

ومنه أيضاً قول الشاعر:

إذا ما لَقِيتَ بني مالَكٍ *** فَسَلِّمْ على أيُّهُمْ أَفْضَل. (٣)

---

(١) يُنظر: التبيان٢/١١٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/١٨٣، وشرح الكافية للرضى٣/٢٦، المساعد لابن عقيل١/١٥٤، وحاشية الصبان علي الأشموني١/٢٤٥.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور١/١٨٣، وشرح الكافية للرضى٣/٢٦، المساعد لابن عقيل١/١٥٤.

(٣) البيت من المتقارب، ونُسِب لغسَّان بن مرة بن عباد، وقيل: لرجل من غسان لم يُسَمَّ، وهو من شواهد النكت في تفسير كتاب سيبويه١/٦٧٨، والإنصاف٢/٧١٥، وشرح المفصل٢/٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك١/٢٠٨، وشرح الكافية الشافية١/٥٧، وشرح ابن الناظم ص٢٩٤، ورصف المباني ص١٩٧، والمغنى١/٩١، وأوضح المسالك١/١٥٠، والهمع١/٢٩٥، وشرح الأشموني١/١٦٦.

فـ (أيّ) في البيت موصولة بمعنى (الذي) و(أفضل) خبراً لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: فسلَّم على الذي هو أفضل.

وقد نقل ابن مالك الإجماع على ذلك فقال: " وأما المبتدأ فإن عاد على أيّ جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً".(١)

وقد لحق ابن مالك في نقل الإجماع على جواز ذلك، بعض النحويين كأبي حيان، وابن هشام، والسيوطي، فنقل عنه حكاية الإجماع أبو حيان، قال: " واتفقوا على جواز حذفه في (أيّ) سواء كان في الكلام طول أم لا؛ فيجوز: يعجبني أيُّهم قائم، أي: هو قائم".(٢) ، وابن هشام حيث يقول: "والاتفاق على أنه قياس مع " أي" كقوله: ..." (٣) وذكر البيت: (فَسَلِّم على أيهم...).

وعلل السيوطي إجماع النحويين على جواز حذف العائد المرفوع فقال: " ومحل الخلاف في غير (أيّ)، أمّا (أيّ) فلا يشترط فيها الطول اتفاقاً؛ لأنها مفتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحسن مع تخفيف اللفظ".(٤)

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن القول بأن ما أجمع عليه النحويون من جواز حذف العائد المرفوع، إذا كان العائد مبتدأ خبره مفرد، وكان الموصول (أيّاً)، طالت الصلة أو لم تطل، يجب اتباعه والأخذ به، واجتناب ما عداه؛ وذلك لأن الإجماع، هو النقل المحفوظ عن أئمة العرب الذين بلغوا رتبة الاجتهاد في استنباط الأحكام، وتثبيت قواعدها، وما أجمعوا عليه يسانده السماع من القرآن الكريم، ومن أقوال العرب؛ ويكفي هذا للقول بحجية الإجماع على هذه المسألة.

---

(١) شرح التسهيل١/٢٠٧، وشفاء العليل١/٢٣٣.
(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان٢/١٠١٧، التذييل والتكميل لـه٣/٨٦.
(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص٧١٧.
(٤) همع الهوامع للسيوطي١/٢٩٤.

جواز تقديم الخبر على المبتدأ في مثل(في داره زيدٌ)

الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكومٌ عليه فلابد من تقديمه ليتحقق، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائمٌ زيدٌ.(١)

وقد اختلف النحويون في جواز تقديم خبر المبتدأ، وجاء خلافهم على النحو التالي:

أولاً : ذهب جمهور البصريين(٢) إلى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، سواءً كان مفرداً نحو: قائمٌ زيدٌ، أو جملة نحو: أبوهُ قائمٌ زيدٌ. واحتج البصريون لمذهبهم بالسماع والقياس:

* ففي السماع احتجوا بما ورد عن العرب من تقديم الخبر على المبتدأ، من نحو قولهم: تميمي أنا(٣)، والأصل: أنا تميمي. وقولهم: "مَشْنوءٌ مَنْ يشنؤُك"، والأصل: من يَشنؤُك مشنوءٌ.(٤)

* أما ما احتجوا به من القياس فمن وجهين(٥):

أحدهما: أن الخبر يشبه الفعل، والفعل يتقدم ويتأخر.

الثاني: أن الخبر يشبه المفعول؛ لأنه قد يصير مفعولاً نحو: ظننتُ زيداً قائماً، فيجوز تقديمه، وكذلك خبر (كان) يتقدم على اسمها، وخبر (إنَّ) يتقدم على اسمها لذا كان ظرفاً، فكذلك ههنا.(٦)

---

(١) يُنظر همع الهوامع١/٣٢٩.
(٢) يُنظر الإنصاف١/٦٥، وشرح المفصل١/٢٣٥، والمساعد١/٢٢٢، والهمع١/٣٣٤.
(٣) يُنظر هذا القول في شرح الجمل لابن عصفور١/٣٥٣، والهمع١/٣٣٤.
(٤) يُنظر هذا القول في الكتاب٢/١٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور١/٣٥٣، والهمع١/٣٣٤.
(٥) يُنظر اللباب في علل البناء ١/١٤٢.
(٦) يُنظر اللباب١/١٤٢، ويُراجع البسيط في شرح الجمل١/٥٧٧.

ثانياً: ذهب الكوفيون[١] إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه سواءً كان مفرداً أو جملة. واحتجوا لمذهبهم بأن هذا يُؤدِّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهرة، فإذا قلت: (أبوهُ قائمٌ زيد) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ونصوا على أنه لا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه.[٢]

ومذهب الكوفيين مردود، فقد رده وأفسده غير واحد من النحويين منهم، الأنباري[٣] فقال: "هذا فاسد؛ وذلك لان الخبر وإن كان مقدَّماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع (ضَربَ غُلامَهُ زيدٌ) إذا جعلت زيداً فاعلاً وغلامه مفعولاً؛ لأن غلامَه وإن كان متقدماً عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير."[٤]، ورَدَّ ابن يعيش أيضاً مذهب الكوفيين، وعلل ذلك بأن تقديم المُضمَر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنى.[٥]

ومع أن الأنباري، وغيره من النحويين قد صرحوا بأن الكوفيين عموماً لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه البته، إلا أن بعضهم[٦] نقل عن الكوفيين أنهم يُجيزون تقديم الخبر إذا اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، في نحو: في دارهِ

---

(١) يُنظر الإنصاف١/٦٥، واللباب١/١٤٢.
(٢) يُنظر الإنصاف١/٦٥، واللباب١/١٤٢.
(٣) يُنظر الإنصاف١/٦٥.
(٤) يُنظر الإنصاف١/٦٨، وأسرار العربية ص٥٦.
(٥) يُنظر شرح المفصل١/٢٣٥، والإنصاف١/٦٥.
(٦) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨٧، وشرح ابن عقيل على الألفية١/٢٢٨.

زيدٌ، وهذا يدل على إجماع البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير المبتدأ.

وتأسيساً على ما سبق، فإذا كان الخبر شبه الجملة – وهو الجار والمجرور – مشتملاً على ضمير يعود على المبتدأ فيجوز تقديمه عليه بإجماع النحويين؛ لأن عودة الضمير على المتأخر في اللفظ المتقدم المرتبة جائز في كلام العرب، وقد نقل الإجماع على ذلك ابن مالك، وتبعه جمع من العلماء، فحكى ابن مالك الإجماع قائلاً: " نحو: في دارهِ زيدٌ، جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنه مُقدَّم الرتبة، فأُجمِع على جوازه، كما أُجمِع في باب الفاعل على جواز نحو: ضربَ غلامَهُ زيدٌ".(١)

ونقل عنه الإجماع الرضي، ووضَّح رأى الأخفش في عمل الظروف دون اعتماد فقال:" وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان؛ وذلك لأن الظروف أضعف في عمل الفعل من الصفة، وثبوت الإجماع على جواز: في داره زيدٌ، يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلاً، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر".(٢)

وحكاه ابن عقيل أيضاً، فقال:" وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقديم الخبر الجائز التأخير، وفيه نظر، فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز: في دارهِ زيدٌ ..." (٣)

---

(١) شرح التسهيل١/٣٠٠، وشرح الكافية للرضي١/٢٤٨، ويُنظر: المساعد لابن عقيل١/٢٢٢، والتبيين للعكبري ص٢٣٤.
(٢) شرح الكافية للرضي١/٢٤٨.
(٣) شرح ابن عقيل١/٢٢٨.

وما ذكره ابن مالك، وغيره كالرضي، وابن عقيل من إجماع البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير المبتدأ، نحو: في دارِهِ زيدٌ، منْتقَضٌ ومعتَرض عليه من بعض النحويين، فقد اعترض أبو حيان على ابن مالك حكاية الإجماع في هذه المسألة حيث يقول: " قال ابن مالك: ويجوز نحو: في دارهَ زيدٌ إجماعا، وليس كما ذكر، بل ذكر النحاس فيها خلافاً عن الأخفش فيمنعها إذا ارتفع زيدٌ بالظرف".(١)

فيتبين من قول أبي حيان، أن الأخفش ورد عنه امتناع تقديم الخبر المشتمل على ضمير المبتدأ، إذا كان المبتدأ مرتفع بالظرف وليس بالابتداء.

ووضح الفارسي مذهب الأخفش في جعله العامل في المبتدأ المؤخر الظرف، وليس الابتداء فقال:" ومن ثم جعله- يعني: الظرف والجار والمجرور المتقدمين- أبو الحسن عاملاً في الاسم المحدث عنه ومرتفعا به إذا تقدمه في كل موضع كما يرفع سائر الأشياء الجارية مجرى الفعل من أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها".(٢)

ووجه منع الأخفش تقديم "في داره زيدٌ" إذا كان"زيدٌ" مرفوعا بالظرف أمران:

أحدهما: أنه يؤدى إلى تقديم الفاعل على عامله، **والآخر:** أن الظرف عامل ضعيف، فهو فرع عن الفعل ولو قدم (زيدٌ) وأخر الظرف لأدى إلى مساواة الفرع للأصل والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول وظاهر أن ارتفاع (زيدٌ) في نحو هذا المثال بالابتداء وليس بالظرف، وقد نقل

(١) ارتشاف الضرب١١٠٨/٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان٣٤٤/٣.

(٢) المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص١٠٨، وينظر: معاني القرآن للأخفش٢٨١/١ .

الإجماع على ذلك ابن هشام فقال:" ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو" في داره زيدٌ" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة".(١)

وإن خالف الأخفش في هذه المسألة، إلا أن سيبويه وهو إمام النحويين قد أقرها وأثبتها، فقد ثبت عنه أن المبتدأ المؤخر مرفوع بالابتداء وليس الظرف، فقال سيبويه موضحاً ذلك: "... والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله... وذلك قولك :فيها عبدُ الله، ومثله ثَمِّ زيدٌ، وههنا عمروٌ، وأينَ زيدٌ، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك".(٢)

والذي يتبين من نص سيبويه أن العامل عنده في المبتدأ عند تأخره هو الابتداء كما كان ذلك عند تقدم المبتدأ وذلك قوله: " والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله".

وإن خالف الأخفش سيبويه وهو إمام النحويين، وخالف إجماع النحويين على ذلك، إلا أنه لابد من إتباع الإجماع والأخذ به، فالمبتدأ الذي يُخبر عنه بخبر شبه جملة- جار ومجرور- واشتمل على ضمير المبتدأ أو ضمير ما أضيف إليه المبتدأ، فإنه يجوز تقديم الخبر عليه، وجعله مرفوعاً على الابتداء؛ لأن ذلك ما اتفق عليه أئمة النحو مؤيدين إجماعهم بالسماع والقياس.

جواز تقديم معمول خبر "كان" على اسمها إذا كان ظرفا ، أو جارا ومجرورا

(كان) وأخواتها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويُسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويُسمى خبرها.

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ص٥٨٠.
(٢) الكتاب ٢٧٨/١، (١٢٨/٢).

وتختلف أحوال خبر (كان) وأخواتها، من حيث التقديم والتأخير، فلخبر(كان) وأخواتها عدة أحوال: [١]

- وجوب التأخير عن الاسم، نحو: كان صديقي عدوي.
- وجوب التوسط بين العامل واسمه، نحو قولهم: يعجبني يكون في الدار صاحبها.
- وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً، نحو: أين كان زيدٌ؟
- امتناع التأخر عن الاسم، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه، نحو: كان في الدار صاحبها.
- امتناع التقدم على الفعل، مع جواز توسطه بين الفعل والاسم، أو تأخره عنهما معاً، نحو: هل كان زيدٌ صديقك.
- جواز التقديم، والتأخير على الاسم، مع جواز التقديم على الفعل والاسم معاً، نحو: كان محمدٌ صديقك. فيجوز أن يُقال: صديقك كان محمدٌ، كان صديقك محمدٌ.

فمما سبق يتضح أن خبر (كان) تتعدد مواضعه معها، ما بين وجوب التأخير، ووجوب التقديم، وجواز التقديم والتأخير، أما معمول الخبر؛ فيختلف في أحواله عن الخبر من حيث التقديم والتأخير.

فـ (كان) وأخواتها لا يجوز أن يليها معمول خبرها، وذلك بأن يتقدم معمول الخبر على الخبر والاسم، ووضح سيبويه عدم جواز ذلك، فقال:" لو قلت: كانت زيداً الحمَّى تأخذ، أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحاً".[٢]

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج١/٨٦، واللباب للعكبري١/١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش٧/١٠٤.

(٢) الكتاب لسيبويه١/٧٠.

والعلة في عدم جواز الفصل بين (كان) وأخواتها بمعمول الخبر؛ لأنها لم تعمل فيه شيئاً، فهو أجنبي عنها، ولا يجوز الفصل بالأجنبي، والعامل يطلب معموله فالفصل بينهما يقطعه عنه[١] وقد بين المبرد عدم جواز تقديم معمول خبر (كان) عليها، معللاً ذلك بقوله:" وتقول :كان غلامُه زيدٌ ضاربا، فهو على وجه خطأ، وعلى وجه صواب، فأما الوجه الفاسد، فأن تجعل (زيدا) مرتفعاً بـ (كان) وجعل (الغلام) منتصباً بـ (ضارب)، فتكون قد فصلت بين (كان) وبين اسمها وخبرها بـ (الغلام) وليس هو لها باسم ولا خبر، وإنما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت: كانت زيدا الحمى تأخذ ".[٢]

وللتوسع في الظرف والجار والمجرور أجاز النحويون الفصل بهما؛ إذ أنهم توسعوا فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما فأجازوا أن يلي (كان) المعمول إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، سواء كان معمول الخبر مباشرا الخبر، نحو: كان عندك مقيماً زيدٌ، أو فُصل بين المعمول والخبر بالاسم، نحو: كان عندك زيدٌ مقيماً.

وقد اتفق النحويون على ذلك للتوسع، ونقل ابن مالك الإجماع على ذلك، فقال: " فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، جاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلاً بالخبر نحو: كان عندك مقيماً زيد، ومنفصلاً نحو: كان عندك زيد مقيماً؛ لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما توسعاً لا يكون لغيرهما". [٣]

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج١/٨٦، والإيضاح العضدي للفارسي١/١٤٣، واللباب للعكبري١/١٦٩، وشرح الكافية للرضي٤/١٠٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش٧/١٠٤.
(٢) المقتضب للمبرد٤/٩٨.
(٣) شرح التسهيل١/٣٦٨ وينظر: ارتشاف الضرب ٣/١١٧٣.

وتبع ابن مالك في نقله الإجماع على ذلك بعض النحويين، فحكى إجماعهم ابن عقيل، فقال:"إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه (كان) عند البصريين والكوفيين نحو: كان عندك زيد مقيماً، وكان فيك زيدٌ راغباً".(١) ، أما إذا لم يكن معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فقد اختلف النحويون في إيلائه (كان) على قولين:

الأول: قول جمهور البصريين، فذهبوا إلى القول بمنع تقدم معمول خبر (كان) عليها مطلقاً؛ واحتجوا لمذهبهم؛ بأن في ذلك فصل بين (كان) واسمها بأجنبي منهما؛ لأنه معمول للخبر وليس للفعل ولا للاسم.

الثاني: قول الكوفيين، فقد ذهبوا إلى القول بجواز ذلك مطلقاً؛ واحتجوا بأن معمول معمولها في معنى معمولها.

وقد اتفق النحويون على جواز تقديم معمول الخبر على الاسم إن تقدم معه الخبر، وقد وضح السيوطي ذلك بقوله: " لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها من مفعولٍ وحالٍ وغيرهما إلا الظرف والمجرور فلا يُقال: كان طعامَك زيدٌ آكلاً... فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو: كان آكلا طعامَك زيدٌ".(٢)

وإذا سُمع من العرب ما خالف ذلك، بأن جاء ما ظاهره تقدم معمول خبر (كان) عليها، دون أن يتقدم معه الخبر، فيُحمَل على التأويل، وذلك ما ورد من نحو قول الشاعر:

---

(١) شرح ابن عقيل١/٢٨٠.

(٢) همع الهوامع للسيوطي١/٣٦٧.

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بُيُوتِهِمْ * * * بما كَانَ إياهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا [١]

فمؤول على أن في (كان) ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وهو اسم (كان)، فلم يلِها معمول الخبر بل ضمير الشأن، وظاهره أنه ولى كان وأخواتها معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا فـ (إياهم) مفعول به للفعل (عوَّد) وجملة (عوَّد) هي الخبر(وعطيَّة) اسم (كان)فيكون مثل قولنا: كان طعامَك زيدا آكلاً، وتأويله ما ذكر. فإن تقدم الخبر على المعمول فيجوز، يقول الزجاجي موضحاً ذلك: " واعلم أنه لا يلي (كان) وأخواتها ما انتصب بغيرها: فتقول: كان زيد آكلا طعامك، وكان آكلا طعامك زيد' كل ذلك جائز، ولو قلت: كان طعامك زيد آكلا لم يجز ؛لأنك أوليت الطعام (كان) وليس باسم لها ولا خبر، فلم يجز ذلك، وكذلك إن قلت: كانت زيداً تأخذ الحمى لم يجز".[٢]

وبناءً على ما سبق، يمكن القول: بأن (كان) وأخواتها لا يجوز أن يليها معمول خبرها، وذلك بأن يتقدم معمول الخبر على الخبر والاسم، إلا إذا ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ وذلك لإجماع أئمة النحو على ذلك، وأن الظرف والجار والمجرور يُتوسع فيهما ما لم يُتوسع في غيرهما. فيجب إتباع الإجماع، ومخالفة ما عداه من الأقوال إن وُجدت.

---

(١) البيت من الطويل، للفرزدق في: ديوانه١/٢١٤، والمقتضب٤/١٠١، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٦٧، وشرح ابن الناظم ص١٣٨، وشرح الكافية للرضي٤/١٠٥٥، وأوضح المسالك١/٢٤٨، وشرح ابن عقيل ١/٢٨١.

(٢) الجمل في النحو للزجاجي ص٤٥، ويُنظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٢.

جواز توسط خبر "لَيْسَ"

(ليسَ) من أخوات (كان)، وهي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وذلك نحو قوله تعالي: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]، وقد يجوز توسُّط أخبار هذه الأفعال، وهي (كان وأخواتها) بينها وبين أسمائها.

فأجاز البصريون [١] توسط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، فتوسُّط خبر كان، نحو قوله تعالي:﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧] فـ(حقاً) خبر (كان) مُقدَّم، و (نصر المؤمنين) اسمها مؤخر. ومن لازم تقديم خبرها على اسمها، توسُّطه بينها وبين اسمها، إذا لم يتقدم عليها. [٢]

يقول المبرد في معرض حديثه عن فعلية (كان) وأخواتها:"هذا قول مغنٍ في جميع العربية، كل ما كان متصرفاً عمل في المقدّم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه؛ لأنه مدخل على غيره".[٣]

ومنع الكوفيون[٤] توسُّط الخبر في جميع هذه الأفعال، وحجتهم في ذلك، أن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعودُ عليه. ومع إجماع الجمهور على توسيط أخبار هذه الأفعال، إلا أنه قد اختُلف في توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها، وذلك على مذهبين:

---

(١) يُنظر التصريح١/٦٠٢، والهمع١/٣٧١.
(٢) يُنظر التصريح١/٦٠٣.
(٣) المقتضب٤/١٩٠.
(٤) يُنظر همع الهوامع١/٣٧٢.

- **الأول** : ذهب جمعٌ من النحويين منهم الفارسي[١]، وابن الدَّهان[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن مالك[٤]، وخالد الأزهري[٥]، إلى أن توسُّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها جائز بالإجماع.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي على مذهبهم بما ورد من السماع، ومن ذلك قوله تعالي: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة:١٧٧] بنصب (البرَّ)[٨] على أنه خبر مقدم، (وأن تُولُّوا) اسمها مؤخر، فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها.

واستدلوا بقول الشاعر:

سَلِى إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عنِّى وعنْهُمُ * فليس سواءً عالمٌ وجَهُولُ.** [٦]

وقد نقل ابن مالك إجماع النحويين على جواز توسيط خبر (ليس)، فقال:" توسيط خبر (ليس)، جائز بإجماع".[٧]، وحكاية الإجماع على هذه المسألة قد

---

(١) يُنظر المقتصد في شرح الإيضاح١/٤٠٧.

(٢) يُنظر الفصول ص١٦، وابن الدهان هو: الحسن بن محمد بن على بن رجاء، أبو محمد اللغوي، ألف كتاب الغرة في النحو، والفصول، تُوفي سنة ٤٤٧هـ. (البغية١/٢٣).

(٣) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٢، المقرب ص١٤٩.

(٤) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك١/٣٣١.

(٥) يُنظر التصريح١/٦٢٠.

(٨) قرأ حمزة وحفص بنصب البر وقرأ الباقون بالرفع، ينظر: حجة القراءات ص١٢٣، إتحاف فضلاء البشر ص ١٩٩ .

(٦) البيت من الطويل، للسَموْأل بن عاديا، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك١/٣٣٣١. مالك١/٣٣٣١. والتذييل والتكميل ٢/٣٤٩، وشرح ابن عقيل١/٢١٤، والهمع١/٣٧٢، وشرح الأشموني١/٣١٩، الخزانة١٠/٣٣١، وقد رُوى هذا البيت برواية أخرى: سلي إن جهلت الناس عناً وعنهم * ليس سواءً...إلخ. والشاهد: في قوله: (فليس سواء عالم ...) حيث توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك١/٣٤٨.

تعرض لها أكثر النحويين، منهم من كان سابقاً لابن مالك، ومنهم من كان لاحقاً له، فمن سبقه القول بحكاية الإجماع، الفارسي، حيث يقول:"ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها نحو: ليس منطلقا زيد".(١) ، ونقله العكبري فقال:"فأما (ليس) فاتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها".(٢)

وممن لحق ابن مالك وتبعه في القول بجواز توسُّط خبر ليس بالإجماع، الشيخُ خالد الأزهري، فقال عن حكم توسُّط أخبار (كان) وأخواتها:"والصحيح الجواز من غير استثناء".(٣)

- **الثاني**: ذهب بعضُ النحويين(٤) إلى منْع توسُّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها؛ وذلك تشبيها لـ(ليس) بـ(ما)، وقد ورَد هذا المذهب حكاية عن ابن درستويه. (٥)

وهذا المذهب مردود، فقد ردَّه بعضُ النحويين بأن ما ورد من السماع يُؤيِّد جواز توسُّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها، وفي هذا يقول السيوطي: "ومنعه بعضُهم في (ليس) تشبيهاً بـ(ما) وهو محجوج بالسماع." (٦)

ونقل أبو حيان ما ورد عن ابن درستويه من حكاية منع توسط خبر (ليس) فقال: " وأما تقديم خبر (ليْس) على اسمها فجائز نحو: (ليسَ قائماً زيدٌ)، قال الفارسي: لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها، وحكي صاحب

---

(١) الإيضاح ص١٠١.
(٢) اللباب١٦٨/١.
(٣) يُنظر التصريح٦٠٢/١.
(٤) يُنظر شرح المرادي على التسهيل٥٦/١، وتخليص الشواهد ص٢٣٦، والهمع٣٧٢/١.
(٥) ابن درستويه هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان النحوي، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة. من مؤلفاته: الإرشاد في علم النحو، وشرح الفصيح. تُوفي سنة ٣٤٧هـ. (بغية الوعاة٣٦/٢).
(٦) يُنظر همع الهوامع٣٧٢/١.

الإرشاد- يعنى ابن درستويه- أن من النحويين من منع تقديم خبرها على اسمها، فهؤلاء شبهوها بـــ(ما)، فهذا المذهب يُردُّ عليه بالسماع".[١]

وقد اضطرب رأى أبي حيان في هذه المسألة، فنقل إجماعهم على الجواز في بعض كتبه فقال:" وأما (ليس) فيجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف".[٢]، ثم ينتقد في موضع آخر من حكى الإجماع بنقل الخلاف فـــي المســـألة، يقـــول" ودَعْوى الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور، وابن مالك، بالإجماع على جـــواز توسيط خبر(ليس) ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه، تشـــبيهاً بـــ(ما)". [٣]

وتبع المرادي أبا حيان، وأيَّده في اعتراضه مذهب ابن مالك من دَعْـــوى الإجماع على جواز توسيط خبر (ليس)، فقال: "وزعم المصنف-يعنى ابن مالـــك- أن توسيط خبر (ليس) جائزٌ بالإجماع، وتبع في ذلك الفارسي[٤]، وابن الدَّهان[٥]، الدَّهان[٥]، وابن عصفور[٦]، وقد منعه بعضُ النحاة، ذكره ابن درستويه".[٧]

وعلّل السيوطي الإجماع في هذه المسألة، رغم ما قيل فيها من خـــلاف، فقال بعـــد ذكره ما حُكِي عن ابن درستويه من منْع التوسط: "ولم يظفر به ابـــن

---

(١) يُنظر منهج السالك ص٥٥.
(٢) تذكرة النحاة لأبي حيان ص٦٠٢.
(٣) يُنظر الارتشاف٢/٨٦.
(٤) يُنظر المقتصد في شرح الإيضاح١/٤٠٧.
(٥) يُنظر الفصول لابن الدهان ص١٦.
(٦) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٢.
(٧) يُنظر شرح المرادي على التسهيل١/٣٥٦.

مالك فحكي فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور."[١]

وبعد استعراض أقوال النحويين في نقْد دَعْوى الإجماع بجواز توسط خبر (ليس) من نحو ما ذكره ابن مالك ومن سبقه، فإنه يمكن القول بأن ما علَّل به السيوطي عدم تعرض ابن مالك ومن سبقه كالفارسي، وابن الدَّهان للخلاف الوارد عن ابن درستويه من منع توسط خبر (ليس)، بأن ابن مالك لم يظفر به ولم يَطَّلِع عليه، فحكي الإجماع على الجواز، هو الصواب.

ويمكن القول أيضاً: بأنه ليس كل خلاف يُلتفت إليه، فقد نقل عن ابن درستويه منع توسيط خبر (ليس)؛ لأنها حرف فلا تتصرف تصرف الأفعال، فهي تشبه (ما) الحجازية و(ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها.

والذي ثبت عند أكثر النحويين عدم صحة نسبة هذا الرأي لابن دُرُستويه، وإن ثبت القول بمنع توسط خبر (ليس)، فهو ومردود بالسماع، وعدم تعرُّض ابن مالك ومن سبقه لهذا الخلاف، دليل على ضعف مذهب المنع من جهة القياس والسماع، فلذلك لم يأخذوا به في اعتبارهم، وإن ظفروا به، فحكُوا الجواز بالإجماع.

---

(١) يُنظر همع الهوامع ١/٧٢.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على شفيع الكائنات، محمد عليه وآله أفضل سلام وصلاة. **وبعد** ،،،

فبعد جهدٍ جهيد، أذن الله لهذا العمل أن يكتمل، ويخرج في تلك الصورة التي بين أيدينا، وقد خرجت من تلك الدراسة بمجموعة من النتائج كالتالي:

- أن الإجماع، هو إجماع من اجتهد من أهل العلم في مسألةٍ من المسائل، وذهبوا فيها مذهباً واحداً وحُفظ قوله في هذه المسائل، وليس المقصود بالإجماع اتفاق علماء عصر من العصور بعينه على حكمٍ بعينه؛ لأنه من الصعب الاطلاع على أقوال كل العلماء في عصر بعينه حتى يُحكم على قولهم بالإجماع.

- أن الإجماع كأصلٍ من أصول الاحتجاج النحوي له أثرٌ كبيرٌ في حماية قواعد النحو، وذلك مما أثاره بعض المحدثين والمعاصرين من كثرة القول حول قضية التجديد في النحو العربي.

- أن الإجماع النحوي لا يُعد بالأكثرية؛ لأن جعل مذهب الأكثرية إجماعاً فهو بعيد؛ لأن الصواب لا يُعرف بالأكثرية ولكن يُعرف بالدليل من القرآن والسنة وكلام العرب، إذ هناك مسائل ذهب إليها أكثر النحويين كان الصواب فيها للمخالفة.

- أن القول بالإجماع، يترتب عليه وجود بعض الظواهر اللغوية، منها وجود المشترك اللفظي في العربية، من ذلك استعمالهم (الكاف) حرفاً واسماً، فأجمع النحويون على أن (الكاف) ضمير من ضمائر النصب المتصلة، وقد تجتمع التاء والكاف في كلمة واحدة، وهنا تكون التاء في محل رفع، والكاف في محل نصب، فيقال مثلاً: أكرمتُكَ، فالكاف في محل نصب مفعول به، وأجمعوا أيضاً على أن

هناك أسلوباً قد تجتمع فيه التاء والكاف معاً ولا تشغل الكاف محلاً من الإعراب، بل تكون مجرد حرف خطاب لا محل له. فقد خرج هذا الأسلوب عن القاعدة، وهو قولهم: (أَرَأَيتَكَ) بمعنى:(أخبرني) وهو من الفعل (رَأَى) وقد التُزِم فيه صيغة الماضي، وسُبِق بهمزة الاستفهام، فالكاف بإجماعهم هنا حرف لا محل له من الإعراب.

– أن من أهم معوقات الإجماع النحوي تعدد أقوال العالم الواحد في نفس المسألة، فيقول فيها في أحد كتبه ثم يخالفه في كتابٍ آخر، ومثال ذلك ما ورد عن أبي حيان في مسألة (جواز توسط خبر ليس)، فقد اضطرب رأيه في هذه المسألة، فنقل إجماع النحويين على الجواز في كتابه(تذكرة النحاة) فقال:" وأما (ليس) فيجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف". ثم خالف هذا القول و انتقد مَنْ حكى الإجماع بنقل الخلاف في المسألة، فقال في كتابه (ارتشاف الضَرب)" ودَعْوى الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور، وابن مالك، بالإجماع على جواز توسيط خبر(ليس) ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه، تشبيهاً بـ(ما)".

– أن القول بالإجماع في مسألة ما يتطلب تحري مواضع الخلاف فيها، وهذا التحري غالباً ما يقود إلى إزالة اللبس عن الأقوال التي نُسبت لبعض النحويين افتراءً دون تدقيقٍ وهم منها براء، فتمَّ تصحيح نسبة كثير من الأقوال إلى ذويها، وبيان آراءهم الصحيحة بالرجوع إلى كتبهم، أو ممن نقل عنهم؛ لأن اللبس الحاصل من نسبة تلك الأقوال كان سبباً في وجود الخلاف في بعض المسائل، فيُنسب القول بالخلاف إلى بعض النحويين، وعند التحقيق والتمحيص لهذه الأقوال يتبين أن قائلها لم يخرج عن رأي الجماعة واتفاقهم، ومثال على ذلك ما نسبه بعض النحويين للزمخشري من القول بأن (لنْ) الناصبة للمضارع تفيد تأبيد النفي، وذكروا له نصاً في كتابه (الأنموذج) يدل على ذلك، ولكن عند التحقيق من

هذه الأقوال وبالرجوع إلى مؤلفاته الأخرى، كـ (المفصل)، و(الكشاف)، تبيَّن أنه لم يخرج عن الإجماع بأن (لنْ) لا تفيد تأبيد النفي، حتى ما نص عليه في (الأنموذج) يوضح خلاف ما نُسب إليه، وهو ما أجمعت المصادر على أن الزمخشري تحدث فيه عن التأبيد بـ (لَنْ) فقد ثبت أنه قد تحدث فيه عن (لَنْ) مرتين، الأولى في نصب الفعل المضارع قال:" وانتصابه بأربعة أحرف نحو ... ولن يضرب". والثانية في حروف النفي قال: و(لَنْ) نظيره (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد". فيتبين مما سبق أن نصاً الأنموذج لا يختلفان عما ذكر في المفصل والكشاف.

وأخيراً فمما لاشك فيه أن أي عمل مهما بُذل فيه من جهد، فإنه لا يخلو من شائبة نقص أو زلل، ولاغرو فتلك سُنة الله في كونه؛ لأن الكمال له وحده، وهذا اليقين لم يصرفني عن بذل الجهد ومتابعته ما استطعت، فلكم دققت وتأنيت قدر الإمكان، وأخلصت النية، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

مراجع البحث

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: (لعبد اللطيف الزبيدي). ت/ طارق الجنابي، عالم الكتب- بيروت، ط.(١)، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر – الشيخ أحمد بن محمد البنا – ت/ أنس مهرة – دار الكتب العلمية – بيروت، ط.(٣) ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م.
- الإتقان في علوم القرآن: (السيوطى). ت/ محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية،١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.
- الإتقان في علوم القرآن: (السيوطى). ت/ مصطفى ديب البغا- دار ابن كثير، دمشق، ط.(١)، ١٤٠٧هـ.

الإجماع، دراسة في أصول النحو العربي:(محمد اسماعيل محمد المشهدابي)، دار غيداء للنشر والتوزيع،١٤٣٤هـ- ٢٠١٤م.

- ارتشاف الضرب من لسانِ العرب: (لأبي حيان الأندلُسي).ت/رجب عُثمان محمد، ورمضان عبد التوَاب. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأُولى، ١٩٩٨م.
- إرْشاد السالك إلى حلِ ألفية ابن مالك:(لابن القَيم).ت/محمد السُهيلي. أضواء السلف، ط.(١)،٢٠٠٢م.
- الأُزهية في علم الحروف: (لعلي بن محمد الهروي). ت/عبد المُعين الملوحي. مطبوعات مُجمع اللغة العربية بدمشق، ط.(١)،١٩٨١م.
- الاسْتدراك على سيبويه: (للزبيدي). ت/حنا جميل حداد، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٧م.

- أسْرار العَربِيَة: (للأنباري). ت/محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ١٩٩٧م.
- أسرار العربية: (للأنباري) ت/ بَهجت البيطار- مطبعة الزقي- دمشق- ط الأولى ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧ م.
- الأَشْباه والنظائر:(للسُيوطي). ت/محمد عبد القادر الفاضلي. المكتبة العصرية، ط. الأُولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ت/غازي مختار طليمات، عبد الإله نبهان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- اشتقاق أسماء الله: (الزجاجي).ت/ مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط).(٢) ١٤٠٦هـ.
- إصْلاح المَنْطق: (لابن السِكِيت). ت/أحمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف، ط.(١)، ١٩٨٧م.
- الأُصول في النحو: (لابن السِراج). ت/عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.(١)، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ط.(٣)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- أصول النحو العربي: (محمد خير الحلواني)، جامعة تشرين، اللاذقية ١٩٧٩م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : (ابن خالويه)، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.
- إعراب الحديث النبوى : (أبو البقاء العكبرى) – ت / عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت – الأولى ١٤٠٩ هـ –١٩٨٩ م.
- إعراب القراءات السبع وعللها: (ابن خالويه) ت/عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، ط.(١)، ١٤١٣هـ .

- إعراب القراءات الشواذ: (للعكبري). ت/ محمد السيد عزوز، عالم الكتب، ط.(١)، ١٤١٧هـ.
- إعراب القرآن : (للنحاس). ت/ زهير غازي، عالم الكتب، ط.(٢)،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الأعلام: (للزركلي). دار العلم للملايين، بيروت، ط.(٥)، ١٩٨٠م.
- الاقتراح في علم أُصول النحو: (للسيوطي). ت/ محمود فجال، نادي أبها الأدبي. ط.(١)، ١٤٠٩هـ .
- الإقليد في شرح المفصل: (لتاج الدين الجندي). ت/محمود أحمد علي أبوكتة، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الأمالي: (لابن القاسم القالي). دار الكتاب العربي. بيروت، بدون طبعة.
- أمالي ابن الحاجب: (لعمرو بن عُثمان بن الحاجب). ت/ فخر سُليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، وطبعة دار عمَار، عمَان، ط.(١)، ١٩٨٩.
- أمالي ابن الشجري: (هبة الله العلوي). ت/ محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة . بدون طبعة، مطبعة المدني ط.(١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢.
- إملاء ما منَ به الرحمن من وُجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: (لأبي البقاء العُكبري). دار الفكر، ط.(٣)،١٩٩٣.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: (لجمال الدين القفطي). ت/ محمد أبوالفضل. دار الفكر، القاهرة، وطبعة مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط.(١)،١٩٨٦م. وطبعة الهيئة المصرية للكتاب- دار الكتب ١٩٧٣م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة: (أبو الحسن القفطي). ت/ محمد أبوالفضل. مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٥٠.

- الانتصار لسيبويه على المبرد: (لأبن ولاد). ت/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- القاهرة.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : (للأنباري). ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف/ محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط.١٩٩٣م.

- الأنموذج في النحو: (للزمخشري). دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط.(١)،١٤٠١هـ .

- أوْضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :(لابن هشام). ومعه كتاب:عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف/ محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط.(٣)،٢٠٠٣م.

- الإيضاح العضُدي: (للفارسي). ت/ كاظم بحر المرجان،عالم الكتب، ط.(٢)، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

- الإيضاح في شرح المفصل : (لابن الحاجب). ت/موسى بناي العليلي. مطبعة العاني، بغداد .وطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، بدون تاريخ.

- الإيضاح في علل النحو: (للزجاجي)، ت/مازن مبارك. دار النفائس، ط.(٥)، ١٤٠٦هـ .

- البحر المحيط في التفسير: (لأبي حيَان). ت/محمد جميل. دار الفكر، ط. ١٤١٢هـ . وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ت/عادل عبد الموجود وآخرون. ط.(١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البداية والنهاية: (لابن كثير)، مكتبة المعارف، بيروت- ط.(٥)،١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- البُرهان في علوم القرآن: (للزركشي). تعليق/مصطفي عبد القادر. دار الفكر، ط.(١)، ١٩٨٨م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجى: (ابن أبى الربيع) ت /عياد الثبيتي- ط / دار الغرب الإسلامي- ط.(١)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: (للسيوطي). ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى الحلبي، ط.(١)، ١٣٨٤هـ .وطبعة دار الفكر، ط.(٢)، ١٩٧٩م.
- البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: (للفيروزآبادي). ت/ محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ط.(١)، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م.
- البيان في إعراب القرآن: (للأنباري). ت/ طه عبد الحميد طه- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط.(١)، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- البيان في شرح اللمع: (إملاء الشريف الكوفي). ت/علاء الدين حموية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.(١)،١٤٢٣هـ ٢٠٠٢.
- التبصرة والتذكرة: (للصيمري). ت/ فتحي أحمد مصطفي، مطبوعات جامعة أم القرى، دار الفكر- دمشق ط.(١)،١٤٠٢هـ-١٩٨٢.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: (للعُكبري). ت/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط.(١)، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: (لابن هشام). ت/السيد تقي عبد السيد. ١٤٠٦هـ ، بدون تاريخ.
- تذكرة النُحاة: (لأبي حيان الغرناطي).ت/عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.(١)، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :(لأبي حيان الأندلسي). ت/ حسن هنداوي. دار القلم، ط.(١)، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل: (للخوارزمي). ت /عادل سالم العميري، مطبوعات جامعة أم القرى ط.(١)، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: (لابن مالك). ت/ محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ.
- تصحيح الفصيح: (لابن درستويه). ت/عبدالله الجبوري، بغداد،١٩٧٥م .
- التصريح بمضمون التوضيح: (للأزهري) ت/عبد الفتاح بحيري. الزهراء للإعلام، ط.(١)، ١٤١٨ هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه: (لأبي علي الفارسي)، ت/عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ط.(١)،١٩٩٠م.
- التكملة : (لأبي علي الفارسي)، ت/حسن شاذلي فرهود، عمادة شئون المكتبات، المملكة العربية السعودية، ط.(١)، ١٤٠١- ١٩٨١م.

- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب: (أبوبكر الشنتريني)، ت/ معيض العوفي، دار المدني، ط.(١)، ١٤١٠هـ.
- توجيه اللمع : (ابن الخباز)، شرح كتاب اللمع لابن جني، ت/ فايز ذكي دياب، دار السلام للطبع والنشر، ط.(١)، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك : (للمرادي). ت/ عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، ط.(١)، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.
- التوطئة: (لأبي علي الشلوبين). ت/ يوسف أحمد المطوع ط.(١)، ١٩٨٠م، وأيضاً ط.(٢)، ١٩٩٨م.
- التيسير في القراءات السبع: (أبو عمرو الدانى) ت/أوتوبرتزل، مطبعة الدولة،١٩٣٠، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (للإمام الطبري) تقديم خليل الميس. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.
- الجامع الصغير في النحو: (لابن هشام). ت/ أحمد محمود الهرميل – مكتبة الخانجي،١٩٨٠م
- الجامع لأحكام القرآن: (للقرطبي). دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(٥)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الجمل في النحو: (للزجاجي)، ت/علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة- ط.(٤)١٤٠٨هـ، ط.(٧) ١٤١٧هـ .
- جمهرة اللغة: (لابن دريد). ت/ رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط.(١)، ١٩٨٧ م وطبعة مكتبة الثقافة الدينية.

- الجني الداني في حروف المعاني: (للمرادي). ت/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط.(١)،. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.(٢)،١٩٨٣م. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: (لعلاء الدين الإربلي).ت/ حامد أحمد نبيل. مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- حاشية الصَبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، بدون طبعة، وطبعة دار الفكر للطبع والنشر، بدون تاريخ.
- حاشية يس على التصريح: (يس بن زين الدين). مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الحجة في القراءات السبع: (لابن خالويه). ت/ أحمد فريد، قدم له، د/ فتحي حجازي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الحجة في القراءات السبع: (للفارسي) . ت/ بدر الدين قهوجي وصاحبه، دار المأمون للتراث، دمشق- ط.(١)، ١٤١٣هـ.
- الحجة: (للفارسي). علق عليه/ كامل مصطفي الهنداوي، منشورات/ محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)،١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- حجية الإجماع: (محمد محمود فرغلي)، دار الكتاب الجامعي- ١٣٩١هـ .
- حجة القراءات: عبدالرحمن بن محمد، أبوزرعة بن زنجلة، ت/ سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بدون تاريخ.
- حروف المعاني: (للزجاجي). ت/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- ط.(١)،١٩٨٤م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : (لعبد القادر البغدادي).ت/عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط.(٣)،١٩٨٩م وطبعة مطبعة المدني، ط.(٣)،١٤١٦هـ -١٩٩٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: (لعبد القادر البغدادي). ت/ محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١) ١٩٩٨م.
- الخصائص: (لابن جني).ت/عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، بدون طبعة.
- داعي الفلاح لمخبيات الاقتراح: (ابن علان)، مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود، رقم: (٥٩٣٠٠).
- الدُرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية : (أحمد بن الأمين الشُنقيطي). ت/ عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت، ط.(١)،١٩٨١.
- الدُر المصون في علوم الكتاب المكنون: (للسمين الحلبي). ت/علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.الأولى،١٩٩٤.
- ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت.١٣٨٦هـ- ١٩٦٦.
- الذريعة إلى أصول الشريعة: (الشريف المرتضي). ت/ اللجنة العلمية، مؤسسة الإمام الصادق، إيران.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: (أحمد بن عبد النور المالقي).ت/ أحمد محمد الخرَاط. مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة دار القلم، دمشق.

- روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: (للألوسي). دار إحياء التراث العربي، بيروت- ط.(٤)،١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- السبعة في القراءات: (لابن مجاهد). ت/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- ط.(٢)،١٤٠٠هـ.
- سرِ صناعة الإعراب: (لابن جنِي). ت/ حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط.(٢)، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- سُنن أبي داوود: (سُليمان بن الأشعث). ت/ محمد محي الدين عبد الحميد. ومع الكتاب تعليقات كمال يوسف الحوت. ط. دار الفكر العربي.
- سُنن النسائي: ت/ عبد الفتاح أبوغدَة. المطبوعات الإسلامية، حلب، ط.(٢)،١٩٨٦م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: (لابن العماد الحنبلي). دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- شرح أبيات سيبويه: (للسيرافي). دار المأمون للتراث، بيروت،١٩٧٩م.
- شرح أبيات سيبويه: (أبوجعفر النحاس)، ت/ زهير غازي، مكتبة النهضة العربية، ط.(١)، ١٤٠٦ هـ.
- شرح أبيات المغنى: (للبغدادي). ت/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف - دار المأمون للتراث، دمشق، ط.(١)،١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
- شرح اختيارات المفضَل: (للتبريزي). ت/ فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(٢)، ١٩٨٧م.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: (المُسمَى: منهج السالك لألفية ابن مالك). ت/عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: (المُسمَى: منهج السالك لألفية ابن مالك)، ومعه كتاب واضح المسالك، لتحقيق منهج السالك، تأليف/ محمد محي الدين عبدالحميد. مكتبة النهضة المصرية،ط. (٣).

- شرح ألفية ابن مالك: (لابن جابر الأندلسي). ت/عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٠ هـ.

- شرح ألفية ابن مالك: (لابن الناظم). ت/محمد باسل عيون السَّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط.(١)،١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- شرح التسهيل:(لابن مالك). ت/عبد الرحمن السيد – محمد بدوى المختون – مركز هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.(١)،١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.

- شرح التسهيل:(لابن مالك). ت/محمد عطا- طارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- شرح جُمل الزجاجي: (لابن عصفور الإشبيلي). ت/ صاحب أبو جناح.دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)،١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- شرح شُذور الذهب: (لابن هشام الأنصاري). ومعه كتاب مُنتهي الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب. تأليف/ محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .

- شرح شواهد الإيضاح: (للفارسي). تأليف: عبد الله بن برِي. ت/عبيد مصطفي درويش. مراجعة/ محمد مهدي علاَم. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٥م.

- شرح شواهد المغني: (للسيوطي). مراجعة/ محمد الشنقيطي- المطبعة البهية بمصر، بدون تاريخ.
- شرح الأزهري للعوامل المائة النحوية، في أصول علم العربية، للجرجاني: ت/ البدراوي زهران. دار المعارف، ط.(١)،١٩٨٣م.
- شرح الأنموذج: (محمد بن عبدالغني الأردبيلي) . ت/ حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم، ١٤١١هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (لابن عقيل). ومعه كتاب مُنتخب ما قيل في شرح ابن عقيل. تأليف: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر، ط.(١)،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدِة اللافظ: (لابن مالك). ت/رشيد العبيدي. لجنة إحياء التراث- وزارة الأوقاف- الجمهورية العراقية، ط.(١)،١٩٧٧م وطبعة بتحقيق/عدنان الدوري.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: (لابن هشام).ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. تأليف: محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط.(٢)،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح كافية ابن الحاجب: (للاستراباذي). دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٠٥هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب: (للاستراباذي). ت/ يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط.(١)،١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- شرح الكافية الشافية: (لابن مالك). ت/ عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، ١٤٠٢ هـ.
- شرح كتاب سيبويه: (للسيرافي)، ت / رمضان عبدالتواب، و/ محمود فهمي حجازي، وآخرون. الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٦م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية: (لأبي حيان الأندسي)، تأليف:ابن هشام الأنصاري، ت/ صلاح راوي، مطبعة حسان – القاهرة. ط. (٢) بدون تاريخ.
- شرح اللمع: (لأبي الحسن الباقولي الأصفهاني). ت/ ابراهيم بن محمد أبو عباة.
- شرح اللمع: (للتبريزي). ت/ السيد تقي عبدالسيد. ط.(١)،١٤١١هـ.
- شرح المُفصَل: (لابن يعيش). ت/ إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ١٤٢٢هـ.
- شرح المُفصَل: (لأبي البقاء بن يعيش). مكتبة المتنبي، القاهرة.
- شرح المقدمة المحسبة: (ابن بابشاذ). ت/ خالد عبد الكريم- المطبعة العصرية، الكويت، ط. (١) ١٩٧٦هـ .
- شِفاء العليل في إيضاح التسهيل : (لأبي عبد الله السلسيلي). ت/ الشريف عبد الله الحسيني- المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط.(١)، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: (لابن مالك).عالم الكتب، بيروت، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ.

- صحيح البُخاري: الجامع الصحيح المُختصر : (محمد بن إسماعيل الجعْفي). ت/ مصطفي الدين البغا- دار ابن كثير، بيروت، ط.(٣)، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- طبقات النحويين واللغويين: (للزبيدى) .ت/محمد أبو الفضل دار المعارف- ط.(٢)، ١٤٠٤ هـ .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : (لابن الخباز)، ت/ حامد محمد العبدلي- دار الأنباري، بغداد – الرمادي، بدون تاريخ.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: (للبعْلي). ت/ممدوح محمد خسارة، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. ط.(١)،١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الفصول في العربية: (لابن الدهان). ت/ فائز فارس- مؤسسة الرسالة، ط.(١)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- فوات الوفيات والذيل عليها: (محمد بن شاكر الكتبي)، ت/ محي الدين عبدالحميد، مصر، ١٩٥١م.
- القاموس المحيط: (للفيروزآبادي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ١٤١٥هـ.
- قضايا الضمير في النحو العربي: (محمد أبوالمكارم قنديل)، دار الكتب المصرية،١٩٨٨ م.
- الكافية في النحو: (لابن الحاجب). دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- الكامل في اللغة والأدب: (للمبرد). تعليق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط.(١)، ١٩٩٧م.

- الكتاب: (لسيبويه). ت/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.(١)، ط.(٣)، ١٤١٦هـ.
- الكتاب: (لسيبويه)- المطبعة الأميرية ببولاق، ط.(١)،١٣١٦ هـ .
- كشف الظُنون عن أسامي الكتب والفنون: (لحاجي خليفة). دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨٢م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: (لمكي القيسي). ت/ محي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.(٣)،١٩٨٤م.
- اللامات: (لأبي القاسم الزجاجي). ت/ مازن المبارك. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار صادر، بيروت، ط.(٢)،١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- اللُباب في علل البناء: (لأبي البقاء العكبُري). ت/ غازي مختار طُليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط.(١)،١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- لمع الأدِلة: (للأنبا ري) ت/ حامد المؤمن. عالم الكتب، ط.(٢)،١٩٨٥م.
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: (فتحي بيومي حمودة). بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- المُحتَسب في تبيين وُجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: (لابن جني). ت/ محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، ط.(١)،١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- المُزهر في علوم اللغة: (للسيوطي). ت/ محمد أحمد جاد المولى بك، وآخرون، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط.(٣)، بدون تاريخ.
- المسائل البصريات: (للفارسي). ت/محمد الشاطر- مطبعة المدني- القاهرة- ط.(١)، ١٤٠٥ هـ.

- المسائل الحلبيات: (للفارسي). ت/ حسن هنداوي- دار القلم بدمشق، دار المنارة – بيروت، ط.(١)، ١٩٨٧م.
- المسائل الخلافية في النحو: (للعكبري). ت/ عبدالفتاح سليم. مكتبة الأزهر، ط.(١)، ١٩٨٣م.
- المسائل العضدية: (للفارسي). ت/ جابر المنصوري- مكتبة النهضة، بيروت، ط.(١)، ١٤٠٦ هـ.
- المُساعد على تسهيل الفوائد: (لبهاء الدين بن عقيل). ت/ محمد كامل بركات. دار المدني، ط.(٥)،١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م. وطبعة دار الفكر، دمشق، ط.(١)،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- المسند : (الإمام أحمد). المكتب الإسلامي للطباعة والنشر- بدون تاريخ.
- المصباح المنير: (للفيومي)، المكتبة العلمية – بيروت، بدون تاريخ.
- معاني الحروف: (للرماني). ت/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار نهضة مصر، القاهرة. وطبعة مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة. ط.(١)،١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- معاني القرآن: (للأخفش). ت/ عبد الأمير أمين، عالم الكتب، بيروت، ط.(١)، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- معاني القرآن: (للفراء). ت/ يوسف نجاتي ومحمد النجار. دار الكتب المصرية، ط.(٣)،٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه: (للزجاج). ت/عبد الجليل شلبي- عالم الكتب، بيروت، ط.(١)، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. ط. المطابع الأميرية، بيروت، ١٩٧٣م.

- مُعجـــم الأُدبـــاء: (لياقوت الحموي). دار الفكر، ط.(٢)، ١٩٨٠م.
- مُغني اللبيب عن كُتب الأعاريب: (لابن هشام الأنصاري). ت/ محي الدين عبـــد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـــ ، ٢٠٠٣م.
- المُـــفـــصَـــل: (للزمخشري). دار الجيل، بيروت، ط.(٢)، بدون تاريخ.
- مقاييس اللغة: (لابن فارس). ت/ عبد السلام هـــارون، دار إحيـــاء الكتـــب العربي، ط.(١)، ١٣٦٦هـــ.
- المُقْـــتضـــب: (للمبرد). ت/ محمد عبد الخالق عضـــيمة- المجلـــس الأعلـــى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٩هـــ – ١٩٧٩، وطبعـــة لجنـــة دار إحيـــاء التراث، ١٤١٥هـــ- ١٩٩٤م.
- نتائج الفكر في النحـــو:(للسهيلي). ت/ محمد إبراهيم البنـــا- دار الريـــاض للنشر، ط.(٢)، ١٩٨٤م.
- النَشْر في القِراءات العَشـــر: (لابن الجزرِي). تصحيح/ علـــي الضـــباع. دار الفكر العربي، بدون تاريخ.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: (أبو حيان). ت/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.(١)، ١٤٠٥ هـــ – ١٩٨٥م.
- النهاية في غـــريب الحديث والأثـــر:(ابن الأثير). ت/ طاهـــر الزاوى، ومحمود الطـــناحي- دار الفكر، بيـــروت، بدون تاريخ.
- هـــمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (للسيوطي). ت/أحمد شمس الـــدين- دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ١٤١٨هـــ- ١٩٩٨م.
- وفِيَات الأعْيان وأنباء أبناء الزمان: (لابن خلكان). ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة، ط.(١)، ١٩٤٨م.

محتويات البحث

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٦٧٩٧
٢	الفصل الأول (الدراسة النظرية)	٦٨٠٤
٣	المبحث الأول: في تعريف الإجماع.	٦٨٠٤
٤	المبحث الثاني: مَن يُعتد بقوله في الإجماع.	٦٨٠٧
٥	المبحث الثالث: موقف النحويين من الإجماع.	٦٨١٢
٦	المبحث الرابع: ما يترتب على القول بحجية الإجماع.	٦٨١٥
٧	الفصل الثاني (الدراسة التطبيقية)	٦٨١٧
٨	المبحث الأول : (الأبنية)	٦٨١٧
٩	المبحث الثاني : (الأدوات)	٦٨٢٠
١٠	المبحث الثالث : (العوامل)	٦٨٤٥
١١	المبحث الرابع : (الأعاريب)	٦٨٤٩
١٢	المبحث الخامس : (العلة)	٦٨٥٥
١٣	المبحث السادس : (التراكيب)	٦٨٥٩
١٤	الخاتمة	٦٨٧٩
١٥	فهرس المصادر والمراجع	٦٨٨٢
١٦	فهرس الموضوعات	٦٨٩٩